

جريمة القتل في المجتمع السعودي

إعداد

الدكتور حمود نوار النمر

ملخص

تناولت هذه الدراسة جرائم القتل في المجتمع السعودي من الناحية السوسولوجية اعتماداً على ما سبق نشره في هذا الشأن بالصحف المحلية السعودية خلال أربع سنوات من (2009 - 2012)، وذلك باستخدام منهج تحليل المضمون، وهدفت بصورة أساسية إلى التعرف على أهم وأبرز السمات الشخصية لمرتكبيها وضحاياها في السعودية، والأسباب الدافعة لها، والأدوات المستخدمة في تنفيذها، والمدن التي ارتكبت فيها تلك الجرائم ولقد تحقق من هذه الدراسة العديد من النتائج منها أن غالبية مرتكبي جرائم القتل في السعودية من أبناء البلد، وتحديداً في الفئة العمرية (31 - 40) من الذكور المتزوجين والعاطلين عن العمل، ولا تتجاوز مستوياتهم التعليمية المرحلة الثانوية العامة أو المتوسطة ؛ وأن الخلافات الشخصية، والمشاجرات، والتزاعات العائلية والمالية، وتعاطي المسكرات والمخدرات وإدمانها. تعد من أهم أسباب ارتكاب جرائم القتل في السعودية ؛ كما كشفت الدراسة أن الأسلحة البيضاء والنارية تعد الأكثر استخداماً في ارتكاب جرائم القتل في السعودية ؛ وأن مدن الرياض والدمام بالإضافة إلى جازان جاءت على رأس قائمة مدن المملكة من الناحية الإحصائية لعدد جرائم القتل المشمولة بالدراسة .

ولقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة تكثيف التواجد الأمني في المدن والتجمعات السكانية الكبرى و المدن الحدودية والتجمعات السكانية العشوائية للحد من أسباب ارتكاب جرائم القتل ؛ وضرورة العمل على دراسة ظاهرة جرائم القتل في السعودية بشكل عميق وتقديم الرؤى والأطروحات العلمية المناسبة وإعداد وبناء البرامج الإعلامية والتوعوية والتثقيفية لكافة أطراف وشرائح المجتمع ؛ مع ضرورة العمل على تطبيق الأنظمة بحزم لمواجهة تزايد حمل واستخدام الأسلحة النارية والبيضاء بين أبناء المجتمع وفئة الشباب بشكل خاص .

Abstract

Murder Crimes in Saudi Society

Dr. Homoud Nawar Alnemer

This study deals with the perpetration of murder crimes in Saudi society from a sociological standpoint and uses as a basis for analysis all the literature published in the Saudi local newspapers between the years 2009 and 2012 and that exposed this type of crime. Content-oriented, the study sought primarily to identify the main features that would single out the perpetrators as well as their victims. It also sought to understand the murderers' motives, the tools they used to carry out their crime and the cities that witnessed them.

What ensued from our analysis was that the perpetrators were in the majority of cases citizens of the country whose age ranged from 31 to 40 years old. They were also males, married and unemployed with a level of education not exceeding the secondary level. The study also showed that personal, family or financial conflicts, disputes and drug dealing and consumption were the primary causes of murder crimes. The tools used to commit these crimes, the study also revealed, were essentially firearms and bladed arms. As to the settings where these crimes were executed, statistics demonstrate that the cities of Riyadh, Dammam and Jazan top the list of Saudi cities in terms of the number of murder crimes included in this study.

In the light of this analytical study, a number of recommendations were proposed. The study also laid the emphasis on intensifying security in cities and areas with sizable communities where housing regulations are not observed. The presence of security in border cities is also to be taken into account in order to reduce the rate of murder crimes and the reasons leading to them. In addition, the necessity to study this phenomenon at a much deeper national level takes on a greater importance in so far as it will allow us to come up with a better and more adequate scientific vision to deal with it. This vision will include programs destined at raising people's awareness of these crimes and educating them about their consequences. More importantly, these programs have to be coupled with a firm implementation of the law to confront the increasing use of fire as well as bladed arms by people in general and by the youth in particular.

مقدمة :

عرف الإنسان جريمة القتل منذ فجر التاريخ، فهي أول جريمة ارتكبت على سطح الأرض عندما قتل قابيل — فلذة كبد آدم عليه السلام — أخاه هابيل، ومنذ ذلك الوقت وهذه الجريمة تتكرر بصور وأشكال مختلفة وبدوافع شتى، قتلٌ بدافع الثأر أو الانتقام، قتلٌ لدفع ضرر واقع لا محالة، أو لجلب منفعة غير مشروعة، فإذا كانت المنفعة غير مُبررة وغير مشروعة في نظر مجتمع ما؛ فلها دوافعها في نظر القاتل كإحساس بذل الحاجة، أو الفقر، أو الفارق الطبقي أو الاجتماعي أو المعيشي، وأحياناً يتعلق هذا النوع من الجرائم بأسباب جينية يتحكم فيها عامل الوراثة.. فمتممّد القتل ربما يستهدف تحقيق منفعة مباشرة مثل: القتل من أجل السرقة، أو

سلب الأموال كما يفعل قطاع الطرق، أو منفعة غير مباشرة كالقتل لقناعات مرتبطة بالتفكير الأيدولوجي والعصبية المذهبية والاختلافات السياسية، والغلو والشطط في رفض مناهج الآخرين ومعاداهم سعيًا لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وهناك القتل تحت وطأة امراض نفسية أو إشباع غريزة، أو استجابة لدوافع خاطئة، وهناك من يرتكب جريمة القتل عندما تشتعل في داخله جذوة غضب شديد يصل بحالته النفسية المضطربة إلى ذروتها، فيفقد السيطرة على حوارحه، ويصبح مثل الأعمى، ويحدث ذلك في جرائم الشرف والعرض، وكذلك القتل أثناء أو عقب مشاجرة تتأجج فيها نار الغضب حتى تصل بصاحبها الى مرحلة يفقد معها السيطرة على نفسه وحواسه وبالتالي ارتكابه جريمة القتل (إبراهيم، 2012م).

كما يلاحظ أن بعض المجتمعات التي شهدت تحولات بنائية ووظيفية كبرى، ظلت تعاني تقلبات وتغيرات متسارعة في منظومة العلاقات، ولذلك بدأ البعض يتحسّر على الماضي القريب، بينما شمر أصحاب القرار وعقلاء المجتمع ومفكروه وقادة الرأي العام بحثًا عن حلول لمقاومة السلوكيات الطارئة التي تقف موقف التضاد من ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده السائدة.

وبالنظر الى المجتمع السعودي الذي طرأت عليه تغيرات هائلة نتيجة حركة النهضة والتطور المتسارع في كل المجالات والقطاعات التنموية بكل محتواها السلي والايجابي؛ بجانب الانفتاح على المجتمعات الأخرى عبر الوسائل والوسائط التقنية المختلفة؛ فقد ظهر أثر الثقافات الوافدة واضحًا في الشارع العام وإن لم يكن على مستوى الظاهرة.

ولقد أحدث الانفتاح الشديد على الثقافات القادمة عبر النافذة شرخًا في القناعات، وفي الحرص على التمسك بالثوابت وصيانتها من احتمالات الطمس والتذويب، وشكّل كل هذا بداية لإضعاف الصلة والقناعات بالموثوق الاجتماعي المحدّد للسلوك والرؤى، وفي عدم الاهتمام بفهم المحتوى الحقيقي منه حفاظًا على الهوية وتحقيقًا للذاتية، وبناءً على ما سبق أجريت هذه الدراسة بُغية التعرف على جرائم القتل في المجتمع السعودي وخصائص مرتكبي وضحايا تلك الجرائم وأدوات تنفيذها، دراسة من الناحية السوسولوجية .

مشكلة الدراسة:

تعد جريمة القتل مساساً بالقيم الاجتماعية نسبةً لفظاعتها وعدوانيتها وتعديها على حقوق الغير والقضاء التام على حياتهم، ولشدة عنفها؛ فقد تناولتها جميع التشريعات السماوية والقوانين الوضعية بعقوبات صارمة تصل إلى الإعدام في حق مرتكبها، كما أن جريمة القتل لازالت تستقطب اهتمام الباحثين والعلماء لما لها من الآثار التي تنعكس على ديمومة الحياة الاجتماعية بكل مجرياتها وتمس سلامة الأفراد المادية والمعنوية، كما أنها ليست نتاج عامل فحسب؛ وإنما مجموعة متغيرة ومتباينة من العوامل التي تختلف باختلاف الجريمة في حد ذاتها، وباختلاف مقترفها سواء كان رجلاً أو امرأة (بركو، 2009).

وهناك بعض الباحثين أرجع جرائم القتل إلى تشنجات عصبية، ومنهم من أرجعها إلى سلوك غريزي نابع من غريزة الموت، ومنهم من يرى أنها نتيجة لإحباط سابق، ومنهم من يرى أنها سلوك مكتسب تتداخل

فيه عوامل عديدة مثل: الحسد، الفقر، موالاة الكفار، البغي، العار والشرف، الأمراض النفسية، المخدرات والمسكرات (الهوي، 2008).

ونظراً للتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي مر بها المجتمع السعودي، وما صاحبها من تغيرات في أنماط التفكير والسلوك، مما ترتب عليه بعض السلوكيات غير السوية؛ فإن البيانات والإحصاءات الرسمية تشير إلى أن الجريمة بين المراهقين زادت بنسبة (120%) بين عامي 1410هـ، و1416هـ، وهذا يعني أن معدلاتها في ارتفاع مضطرد من عام لآخر، كما تفاقم حجم الجانحين في عام (1431هـ - 1432هـ) ليصل إلى (10354) جانحاً (الكتاب الإحصائي السنوي، 1432هـ)؛ وانطلاقاً من هذه الخطورة؛ فقد ركزت معظم الدراسات العلمية التي أجريت في مجالات العلوم الاجتماعية على الجانحين في المملكة العربية السعودية مثل: دراسة (فقيهي، 1427هـ) التي توصلت إلى أن العنف، وإلحاق الأذى بالآخرين من أهم المشكلات السلوكية عند المراهقين وذلك بنسبة (47%)، كما توصلت دراسة (السحلي، 1418هـ)، (والغامدي، 1410هـ) إلى أن مظاهر العنف كالمشاجرات والاعتداء على الآخرين بنسبة لا تقل عن (20%).

وبشكل عام تقرر العديد من الدراسات والبحوث المتخصصة أن جريمة القتل يمكن إرجاعها إلى مجموعة من القواعد المتفاعلة مع بعضها البعض، منها — على سبيل المثال لا الحصر — غياب التوجيه الأسري في عملية التفاعل الاجتماعي مع الآخرين بالحوار، حيث إن العجز عن الحوار الفاعل يتحول بالضرورة إلى حوار دموي قاتل، كما يشكل الإحباط المتولد من سرعة إيقاع الحياة اليومية؛ أحد المتغيرات المثيرة للفرد، والدافعة إلى الخروج عن الأعراف والتقاليد المقبولة، ويقع أحد المتغيرات المهمة في إفراز أنماط من السلوك غير السوي على عاتق المؤسسات التربوية، ولا يمكن بالطبع حصر أو إحصاء جميع العوامل المؤدية إلى قتل النفس وإزهاقها، ولكن ما يمكن التأكيد عليه — وأعتبره ضرورياً جداً — هو وسائل الوقاية منه، وهذه لا تأتي ما لم نتعرف على حجم المشكلة في المجتمع، وهذا ما ستحاول الدراسة الحالية الإجابة عليه في تساؤلها الرئيسي: "ما حجم جرائم القتل في السعودية، أسبابها، أدواتها وخصائص مرتكبيها وضحاياها؟"

أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية العلمية للدراسة كونها تسعى لتقديم عمل إحصائي لأبرز السمات التي يتميز بها مرتكبي جريمة القتل في المملكة العربية السعودية بغية فتح مجالات أوسع وأعمق أمام الدراسات والبحوث العلمية في هذا المجال في اسبيل الوقوف على الأسباب المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل في المجتمع السعودي وخصائصهم ومن أجل المساهمة في بناء مشروع أمني قائم على الأسس العلمية لمواجهة هذا النوع من الجرائم؛ ويحسب لهذا الدراسة استقراراً أبعاد جرائم القتل من الناحية السوسولوجية. أما من الناحية العملية فتبرز أهمية الدراسة من خلال التوصيات التي خرجت بها من المأمول أن تساهم في وضع استراتيجيات وخطط تتعلق بالبرامج الإرشادية والأنشطة الوقائية من جريمة القتل، ومساهمتها في صياغة الخطط الأمنية لمواجهة جريمة القتل بشكل خاص والجرائم الأخرى بشكل عام.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في التعرف على جرائم القتل في المملكة العربية السعودية من الناحية السوسولوجية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:-

1. التعرف على السمات الشخصية (الجنس/ الجنسية/ الحالة الاجتماعية/ العمر / المستوى التعليمي/ المهنة) لمرتكي جرائم القتل في السعودية وضحاياها.
2. التعرف على أسباب جرائم القتل في السعودية وعلاقتها بالسمات الشخصية لمرتكي جرائم القتل وضحاياها.
3. التعرف على الأدوات المستخدمة لارتكاب جرائم القتل بالسعودية وعلاقتها بالسمات الشخصية لمرتكي جرائم القتل وضحاياها.
4. التعرف على أنواع جرائم القتل بالسعودية (عمد / خطأ) وعلاقتها بالسمات الشخصية لمرتكي جرائم القتل وضحاياها.
5. التعرف على طبيعة العلاقة بين مرتكي جرائم القتل وضحاياها، وعلاقتها بسماتهم الشخصية.
6. التعرف على المدن التي وقعت بها جرائم القتل وعلاقتها بالسمات الشخصية لمرتكي جرائم القتل وضحاياها.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما السمات الشخصية (الجنس، الجنسية، الحالة الاجتماعية، العمر، المستوى التعليمي، المهنة) لمرتكي وضحايا جرائم القتل في السعودية .
2. ما هي أسباب جرائم القتل بالسعودية؟
3. ما هي طبيعة العلاقة بين السمات الشخصية لمرتكي جرائم القتل والأسباب التي تدفعهم لارتكاب تلك الجرائم؟
4. ما هي الأدوات المستخدمة لارتكاب جرائم القتل بالسعودية؟
5. هل هنالك علاقة ارتباطية بين السمات الشخصية لمرتكي جرائم القتل والأدوات التي يستخدمونها في ارتكاب الجريمة؟
6. هل هنالك علاقة ارتباطية بين السمات الشخصية للمقتول ونوع جريمة القتل المرتكبة؟
7. ما هي المدن التي وقعت بها جرائم القتل في السعودية ؟

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

القتل لغة:

القتل في اللغة: "من قتله يقتله قتلاً إذا أَمَاتَهُ بضرب أو حجر أو سُمٍّ أو علة. ورجل قَتِيل، مقتول والجمع قتلاء وقتلى وقتلى، كما يطلق القَتْلُ في اللغة على الإماتة، يقال: قَتَلَهُ يَقْتُلُهُ قَتْلًا: إذا أَمَاتَهُ" (مختار الصحاح، د. ت: 231).

القتل في الاصطلاح:

ويعرف القتل في الاصطلاح بأنه: "تعمد قتل النفس بأي وسيلة كانت مثل: التحريق والتغريق والإلقاء من مكان شاهق أو الخنق أو سقي السم، وعرفه البعض بأنه القتل بالآلة المحددة التي من شأنها أن تقتل كالسيف والسكين والنار" (محمد، 1996م: 72).

التعريف الإجرائي للقتل:

يقصد الباحث بالقتل في هذه الدراسة جريمة القتل العمد أو شبه العمد أو الخطأ وفق التصنيف الوارد في الجنائي السعودي .

الإطار النظري للدراسة:

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسة سوسيولوجية سابقة تناولت جرائم القتل في المملكة العربية السعودية حسب علم الباحث، كما أن الدراسات المحلية التي تطرقت للقتل في المملكة العربية السعودية نادرة جداً، وقد تم تناول تلك الدراسات من جوانب تختلف عن الدراسة الحالية، فدراسة (الغامدي، 2009) على سبيل المثال، تناولت القتل الخطأ، بينما تناولت دراسة (القحطاني، 2002) جرائم القتل في السعودية من منطلق مهارات البحث الجنائي في تحديد شخصية الجاني، إلا أن هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لجرائم القتل في المنطقة العربية، وقد استُعين بالدراسات العربية نسبة إلى التقارب بين الدول العربية في الدين والعادات والتقاليد، فالدراسات الأجنبية أُجريت في بيئات مختلفة عن البيئة السعودية بشكل كبير، ومن الصعب الاعتماد على نتائجها كبناء نظري لموضوع جرائم القتل في المجتمع السعودي.

وللاستفادة القصوى من مخرجات الدراسات السابقة بما يخدم أهداف الدراسة الحالية؛ فقد جرى تحليل مضمونها باستخدام برنامج التحليل الكيفي المعروف بـ MAXQDA، واستخراج نتائجها وتصنيفها في شكل محاور بغرض توضيح ما أضافه كلٌّ منها فيما يخص المحور المعين، وذلك على النحو التالي:

أولاً - أنواع جرائم القتل:

أشارت دراسة (معاوية، 1410هـ) إلى ثلاثة تصنيفات لجرائم القتل؛ أولها الجرائم التي تعود إلى دافع مادي أو مالي كالقتل من أجل: السرقة، خلافات الميراث، الحاجة. وثانيها الجرائم المتصلة بالجنس بمعناها الواسع، كالقتل بسبب: الغيرة الدفاع عن الشرف، فقدان الأمل في استجابة المعشوق لدعوة الجاني، بعد الاغتصاب. أما ثالثها فهي جرائم القتل المتصلة بالتأثر والحقد، وضمن هذه المجموعة يمكن تصنيف الاغتيالات السياسية والقتل بسبب التعصب الديني. كما أشارت الدراسة إلى انتشار أنواع محددة من جرائم القتل في الوطن العربي من أبرزها القتل العمد التي

توفر في بعضها عنصر سبق الإصرار والترصد، بالإضافة إلى قليل من جرائم القتل الخطأ الناتجة في الغالب من سوء استخدام السلاح الناري.

كما عرفت دراسة (القحطاني، 2002) القتل بأنه إزهاق لنفس إنسانية بفعل إنسان آخر، أو بفعل صاحبها، وفي هذه الحالة يسمى انتحاراً، وتحدثت عن ثلاثة أنواع من جرائم القتل هي: القتل العمد، القتل شبه العمد، القتل الخطأ. فالقتل العمد هو ثبوت إزهاق روح إنسان قصداً وبغير حق مقرر بمقتضى الشريعة بفعل إنسان آخر انتوى إحداث هذه النتيجة لا الاعتداء فقط، وهو كذلك ما تعمد فيه الجاني الفعل المزهق قاصداً إزهاق روح المجني عليه. أما القتل شبه العمد فيعرفه الفقهاء بأنه قصد الإصابه بما لا يقتل غالباً فيموت منه. أما القتل الخطأ فهو القتل بغير قصد إزهاق الروح.

ثانياً – السمات الشخصية لمرتكي جرائم القتل:

تناولت العديد من الدراسات السمات الشخصية لمرتكي جرائم القتل باعتبارها متغيراً هاماً يساعد على تحليل ظاهرة القتل بأنواعها المختلفة، توطئة لاقتراح حلول موضوعية تساهم في الحد من انتشار جرائم القتل، وقد استعرضت السمات الشخصية لمرتكي جرائم القتل من خلال المحاور التالية:

1- الحالة الاجتماعية:

يتصف مرتكبو جرائم القتل حسب دراسة (بومالين، 2008) بالعلاقات الأسرية المتفككة، وذلك يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (معاوية، 1410) التي ذكرت أن غالبية مرتكي جرائم القتل نشأوا في جو عائلي مختل بحكم وفاة الوالدين أو أحدهما، أو بحكم التنافر العاطفي والخلافات المتكررة بين أفراد العائلة، أو بسبب الطلاق، أو غياب الوالد لفترة طويلة جداً خلال الطفولة مما قد يحدث أثراً سلبياً في تربية الأبناء. كما أوضحت الدراسة أن غالبية مرتكي جرائم القتل نشأوا في كنف أسر كبيرة الحجم مع فقر وتردد في أحوالها المعيشية، مما يشير إلى صعوبات بالغة تواجهها في تربية أبنائها، وقد لاحظت الدراسة أن الغالبية العظمى من مرتكي جرائم القتل هم الأخوان الأكبر سناً في الأسرة، وقد يرجع تبرير ذلك إلى أن الأخ الأكبر يتحمل في الغالب أعباء ومسؤوليات الأسرة، ومنوط به تدبير جميع شؤونها ورعاية إخوته إعاشة وتعليماً وصحة، مما يجعله تحت ضغط نفسي وعصبي مستمرين، أو لعل مبرر ارتكاب الأخ الأكبر لجرائم القتل أنه أقرب أفراد الأسرة معاشة لمشاكلها وإحساساً بمعاناتها وبالتالي يكون أكثرهم تأثراً بها، لأنه الأكثر التصاقاً وفهماً وملاحظة لسلوك الأب مع الأم، أو لسلوك الأم بصورة عامة، أو لسلوك الأب مع أبنائه، وكل ذلك ينعكس بلا شك سلباً عليه بصورة أوضح دون بقية الأخوان.

2- المستوى التعليمي:

أوضحت (مجموعة من الإعلاميين، 2013) أن مرتكي جرائم قتل المرأة دفاعاً عن الشرف من الحاصلين — في الغالب — على تعليم متدنٍ، وفي السياق نفسه رجّحت دراسة (عبد الرشيد ومخلوف، 2007) أن غالبية الجناة في هذا النوع من الجرائم أميون، أو من ذوي التعليم المنخفض. وقد اتفقت العديد من الدراسات على النتيجة ذاتها، فقد كشفت دراسة (الغامدي، 2010) ارتفاع معدلات ارتكاب جرائم القتل العمد بصورة واضحة لدى الأشخاص ذوي التعليم المنخفض (أقل من متوسط)، وكذلك أشارت دراسة (عبد الحمود، 2012) إلى أن المتهمين بجرائم

العنف الذين لم ينالوا نصيباً من التعليم يمثلون أكبر نسبة في جرائم القتل بالدول العربية، واتفقت معها دراسة (معاوية، 1410) التي بينت أن معظم الجناة في جرائم القتل في العالم العربي لا يتجاوز حظهم من التعليم صفوف المرحلة الابتدائية وما قبلها؛ بل وتنتشر بينهم الأمية. وكذلك أكدت دراسة (عبدالله، 2011) أن الجريمة تنتشر بين ذوي المستوى الأكاديمي المتواضع، حيث بلغت نسبة الحاصلين على شهادة الابتدائية 50%، والمتوسطة 30%، وحملة الإعدادية 15%، بينما بلغت نسبة الأميين 5% من بين مرتكبي الجرائم بصورة عامة في مدينة الرمادي بالعراق. ولم تذهب دراسة (بو الماين، 2008) بعيداً عن نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بتدني المستوى التعليمي للجنة مرتكبي الجرائم بصورة عامة.

3- السمات السلوكية:

أوضحت دراسة (معاوية، 1410) أن تعاطي المخدرات من الأمور النادرة لدى مرتكبي جرائم القتل في الدول العربية، وبالمقابل يمثل شرب الخمر والمسكرات عادة متفشية بينهم، واختلفت نتائج دراسة (بو الماين، 2008) مع ما توصلت إليه دراسة (معاوية، 1410) إذ بينت أن غالبية مرتكبي جرائم القتل عاطلون عن العمل، ويهدرون جُلَّ أوقاتهم في لعب القمار وتعاطي المخدرات، وهم في الغالب أعضاء في مجموعات شريرة تتحرش بالمارة وتترصد بهم وتقطع طريقهم، ولا تبالى بالتعدي على ملكية الغير. واتفقت معها في ذلك دراسة (الغامدي، 2010) التي ذهبت إلى أن جرائم القتل ترتفع لدى متعاطي المخدرات ومعاقري المسكرات، كما بينت أن متابعة أفلام العنف ذات تأثير واضح في زيادة معدلات جرائم إطلاق النار.

4- الحالة الاقتصادية:

بينت دراسة (معاوية، 1410) أن غالبية مرتكبي جرائم القتل في الوطن العربي من ذوي الدخل الضعيف والضعيف جداً في بعض الأحيان، واتفقت معها دراسة (عبدالله، 2011) التي أكدت أن معظم مرتكبي الجريمة في مدينة الرمادي العراقية تقل دحوهم الفردية عن حاجاتهم.

5- الحالة العملية:

أوضحت دراسة (عبد الحمود، 2012) أن غالبية مرتكبي جرائم العنف في الدول العربية عاطلون عن العمل، وبالنظر إلى قطاعات العاملين؛ يبيّن أن فئة العمال هي الأكثر ارتكاباً لجرائم العنف. وهذا يتفق إلى حد كبير مع ما ذهبت إليه دراسة (معاوية، 1410) من أن غالبية مرتكبي جرائم القتل في الوطن العربي الذين يمارسون مختلف المهن — باستثناء ربات المنازل والطلاب — هم من العمال، والبقية من المزارعين والتجار والموظفين، ونسبة ضئيلة من الجنود. كما أشارت دراسة (دائرة الإحصاء العام، 2006) أن العاملين في المهن الحرة هم الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل في الأردن، يليهم العاطلون عن العمل، ثم الطلاب، في حين كانت فئة ربات المنازل الأقل ارتكاباً لتلك الجرائم. كما بينت دراسة (عبد الرشيد ومخلوف، 2007) أن غالبية مهن مرتكبي جرائم قتل النساء على خلفية الشرف من الحرفيين، تليهم ربات المنازل ثم المزارعون والموظفون والعاطلون عن العمل، وأخيراً العمال. أما دراسة (عبدالله، 2011) فقد بينت أن غالبية مرتكبي الجرائم في مدينة الرمادي كانوا من العاطلين عن العمل.

6- الحالة الزوجية:

أشارت دراسة (معاوية، 1410) إلى أن غالبية الجناة في جرائم القتل بالدول العربية متزوجون أو سبق لهم الزواج، وذلك على الرغم من صغر السن بصورة عامة، إلا أن نتائج دراسة (عبد الرشيد ومخلوف، 2007) أشارت إلى أن معظم الجناة مرتكبي جرائم القتل بدافع الثأر للشرف من غير المتزوجين، وتوصلت إلى ذات النتيجة دراسة (عبدالله، 2011) التي أوضحت أن نسبة غير المتزوجين من الذين ارتكبوا جرائم في مدينة الرمادي تفوق نسبة المتزوجين.

7- العمر:

أشارت دراسة (الشناوي، 1988) إلى أن الجناة في جرائم القتل في مصر يتركزون في الفئتين العمريتين: (20-30 سنة) و (30 إلى أقل من 40 سنة) بغض النظر عن الجنس (ذكر أو أنثى). وكذلك بينت نتائج دراسة (معاوية، 1410) أن أغلب مرتكبي جرائم القتل في الوطن العربي تتراوح أعمارهم بين (21 إلى 30 سنة)، يلوهم من تقل أعمارهم عن 20 عاماً مما يدل على صغر سن مرتكبي هذا النوع من الجرائم في الدول العربية بصورة عامة. ووافقتها في ذلك دراسة (دائرة الإحصاءات العامة، 2006) التي أشارت إلى أن فئة الشباب (18-27 سنة) هي أكثر الفئات ارتكاباً لجرائم القتل العمد والقصد في الأردن. وفي نفس السياق جاءت نتائج دراسة (عبد الرشيد ومخلوف، 2007) التي أشارت إلى أن أعمار غالبية الجناة في جرائم القتل بقصد الدفاع عن الشرف تتراوح بين (18-28 سنة). وأكدت ذلك دراسة (أبوعمرة، 2010) التي أظهرت أن 80% من جرائم القتل في محافظات غزة يرتكبها المنتسبون إلى الفئة العمرية (15-39 سنة). كما جاءت نتائج دراسة (عبدالله، 2011) في ذات الاتجاه؛ إذ أوضحت أن فئة الشباب تشكل الغالبية العظمى من الجناة في الجرائم المختلفة بمدينة الرمادي وأكدت دراسة (عبدالمحمود، 2012) ما توصلت إليه الدراسات السابقة، حين كشفت أن أعلى نسبة لجرائم العنف في الدول العربية ترتكب بواسطة الفئة العمرية (21-30 سنة)، تليها الفئة العمرية (31-40 سنة).

8- النوع:

بينت دراسة (الشناوي، 1988) أن الجناة الذكور مرتكبي جرائم القتل يتفوقون على الجانيات الإناث بشكل ملحوظ. وهذا ما أكدته نتائج دراسة (معاوية، 1410) حيث أوضحت أن الذكور يمثلون أغلب الجناة في جرائم القتل في الدول العربية، واتفقت معها نتائج دراسة (عبد الرشيد ومخلوف، 2007) التي أشارت إلى أن الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم القتل في العالم بصورة عامة من الذكور، وكذلك الحال بالنسبة إلى نتائج دراسة (أبو عمرة، 2010) التي رأت أن المرأة ليس لها دور كبير في جرائم القتل بمحافظات غزة، وهذا ما أكدته أيضاً دراسة (عبدالله، 2011) التي بينت أن نحو 97% من مرتكبي الجرائم بصورة عامة في مدينة الرمادي من الذكور. وجاءت نتائج دراسة (عبد المحمود، 2012) متفقة مع سابقتها بتأكيداها على أن حوالي 96% من جرائم العنف يقتربها الرجال بينما لا تتعدى نسبة النساء 4% تقريباً.

ثالثاً - أسباب جرائم القتل:

تناولت دراسات كثيرة العوامل الدافعة إلى ارتكاب جرائم القتل، وقد صُنِّفت هذه العوامل والمسببات إلى عدة مجموعات هي: مجموعة الأسباب الأخلاقية والسلوكية، مجموعة الأسباب الاجتماعية، مجموعة الأسباب الاقتصادية، مجموعة الأسباب النفسية، مجموعة الأسباب الدينية والثقافية، مجموعة الأسباب التشريعية، وبعض الأسباب الأخرى.

1- أسباب أخلاقية وسلوكية:

أوضحت دراسة (الشناوي، 1988) أن تعاطي المخدرات يعد من أهم الأسباب السلوكية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل، واتفق معه (بوالماين، 2008) الذي أوضح أن تعاطي المخدرات وتناول الأدوية المهلوسة وشرب المسكرات بين الشباب والشابات، بالإضافة إلى الخيانة الزوجية؛ تعتبر من أبرز الأسباب السلوكية المؤدية إلى انتشار جرائم القتل. وبجانب ذلك أشارت دراسة (القحطاني، 2002) إلى أن المشاجرات، والأسباب النسائية بصورة عامة والعلاقات الجنسية غير المشروعة بصفة خاصة؛ تعد من أبرز وأهم العوامل السلوكية الدافعة إلى زيادة حالات القتل بمدينة الرياض. واتفقت معها دراسة (معاوية، 2008) ودراسة (بوالماين، 2008)، وقد اتفقت دراسة (عبد الرشيد ومخلوف، 2007) إلى حد ما مع توصلت إليه دراسة (بوالماين، 2008) إذ أوضحت أن جرائم الشرف تقع عادة إثر اكتشاف الخيانة الزوجية أو لجرد الشك أو لتداول شائعة حول سلوك أحد طرفي العلاقة الزوجية وغالباً ما تكون المرأة محوراً، أو لحدوث حمل سفاحاً، أو لاغتصاب الضحية ثم قتلها إخفاءً للجريمة. وقد أشارت دراسة (الغامدي، 2009) إلى دور مشاهدة أفلام العنف وممارسة الألعاب الإلكترونية في اكتساب السلوك الاجرامي.

2- أسباب اجتماعية:

أوضحت دراسة (الشناوي، 1988) أن الأوضاع الاجتماعية الخاصة المؤثرة في نمو شخصية الفرد وتطور سلوكه — مثل الاستقرار الأسري العلاقة بين الوالدين وجماعة الأصدقاء — يمكن اعتبارها من العوامل المهمة التي تحدد سلوك الفرد، فوجود انحراف داخل الأسرة والأنماط السيئة في التنشئة الاجتماعية من جانب الوالدين — مثل: الرفض، الإهمال، السيطرة والتسلط، التساهل — يمكن أن تساهم جميعها في ظهور وتزكية الميل إلى الجريمة لدى الفرد، هذا بالإضافة إلى تغير دور المرأة وخروجها للعمل، وتفشي الاختلاط في المجتمع، وضعف بعض القيم، وما يفرضه المجتمع على الرجل من أدوار في مقدمتها المحافظة على سمعة المنتميات إليه من النساء. وجاءت دراسة (الحوامدة، 1999) متوافقة في بعض جوانبها مع ما توصلت إليه دراسة (الشناوي، 1988) التي أكدت على أن التنشئة الاجتماعية الخاطئة تدفع كثيراً من الأحداث إلى ارتكاب الجرائم بصورة عامة؛ وجريمة القتل بصفة خاصة. وفي نفس الإطار أشارت دراسة (بوالماين، 2008) إلى أن عدم التوافق الأسري، والخلافات المستمرة بين الأب والأبناء؛ تعتبر من العوامل الاجتماعية التي تساهم في زيادة حالات القتل داخل الأسرة. واتفقت مع تلك النتائج ما توصلت إليه دراسة (معاوية، 2008) التي أكدت بدورها على أن التزايدات والخلافات العائلية تساهم بشكل ملحوظ في كثير من جرائم القتل بالدول العربية، وهي تتفق في هذا الشأن مع ما توصلت إليه دراسة (غانم، 2007) التي أكدت على أن الأخذ بالتأثر من أهم

أسباب جرائم القتل في مصر. وقد أشارت دراسة (أبو جحجوح، 2009) إلى أن الحسد الناتج عن التفاضل الاجتماعي بين الأسر والأفراد يؤدي إلى زيادة معدل جرائم القتل، وأوضحت أيضاً أن العادات والتقاليد الاجتماعية الصارمة، والخوف من العار والفضيحة دوافع مؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل، وبذلك تتفق مع ما ذهبت إليه دراسة (عبد الرشيد ومخلوف، 2007) من أن انتشار الشائعات حول سلوك المرأة يحفز على ارتكاب جرائم القتل دفاعاً عن الشرف، وأشارت أيضاً إلى أن انتشار الزواج العرفي أو الزواج دون علم الأسرة في الدول العربية بصورة عامة؛ يعدّ عاملاً في ارتفاع معدل جرائم القتل. أما دراسة (عبدالله، 2012) فقد اتفقت مع ما توصلت إليه دراستا (معاوية، 2008) و (بوالماين، 2008) إذ بينت أن التفكك الأسري سببٌ معتبرٌ في حدوث جرائم القتل بمدينة الرمادي، إضافة إلى الصحة السيئة التي تخرض على السلوك الإجرامي وتشجعه.

3- أسباب اقتصادية:

أكدت دراسة (الشناوي، 1988) على أن تردّي الأحوال الاقتصادية، والضغط الكثيرة التي تواجه الناس في حياتهم؛ خصوصاً في ظل الانفتاح الاقتصادي والتضخم، والسعي الحثيث إلى كسب المال، والاعتراب خارج البلدان من أجل تحقيق الضرورات الأساسية المتمثلة في المسكن والزواج وترقية المستوى المعيشي والاجتماعي وما إلى ذلك.. كل هذا تسبب في اكتساب سلوكيات غير سويّة، ويدخل في ذلك التهافت والصراع على جني الأرباح ورفع مستوى الدخل وإن بالاحتيال واتباع طرق غير مشروعة، وقاد كل ذلك يؤدي — بشكل أو بآخر — إلى وقوع العديد من جرائم القتل. كما أوضحت دراسة (بوالماين، 2008) أن انتشار البطالة يعد من الأسباب المهمة في تزايد جرائم القتل، وبينت أن جرائم قتل متعددة حدثت دفاعاً عن الأموال. بينما أشارت دراسة (معاوية، 2008) إلى أن التفاوت الكبير في دخول الأفراد، واتساع قاعدة الفقر المدقع والحرمان، وانحسار فرص العمل، تُشكّل مجتمعة أسباباً مهمة في انتشار جرائم القتل بالدول العربية، وهذا علاوة على الحرمان النسبي الذي يُقصد به اتّساع الهوة بين الأهداف التي يطمح إليها الفرد وما يجوزته من وسائل قهبيّ له إمكانية تخطي أي عقبات تحول دون بلوغها، فكلما اتسعت الفجوة؛ ازداد الإحساس بالحرمان، ورأت أيضاً أن بعض الفقراء قد يقدمون على فعل الجريمة بُغية الحصول على وضعية اقتصادية أفضل، تحكمهم في ذلك قناعة بأنهم لن يخسروا شيئاً؛ بل وربما تسنى لهم تحقيق مكسب ما، وهذا قد يدفعهم إلى السرقة، وبالتالي إلى القتل لإنفاذها، ومن العوامل الاقتصادية المتسببة في جرائم القتل؛ أشارت الدراسة إلى النزاعات الناشئة حول ملكية الأراضي الزراعية أو جزء منها، أو حول أحقية وأولوية الري، فضلاً عن النزاعات والصراعات التي تكون الأموال سبباً رئيسياً في احتدامها. واتفقت نتائج دراسة (عبدالله، 2012) مع ما ذهب إليه (بوالماين، 2008) في أن البطالة والعامل المادي يشكّلان حجر الزاوية في أغلب الجرائم بما فيها جريمة القتل. ولم تختلف نتائج دراسة (الهوي، 2008) عمّا توصلت إليه الدراسات السابقة؛ إذ رجّحت أن الفقر هو العمود الفقري والعامل المشترك في غالبية جرائم القتل. وأوضحت (مجموعة من الإعلاميين، 2013) أن العديد من جرائم القتل التي تقترب بذريعة الدفاع عن الشرف؛ إنما يكون المال هو

الدافع الحقيقي من ورائها فبعض الجناة يلجأون إلى قتل امرأة ما للاستيلاء على نصيبها من الميراث، أو لسلبها ما تملكه من مال أو مصوغات.

4- الأسباب الظرفية والنفسية:

من ضمن نتائج دراسة (بوالماين، 2008) أن عدداً معتبراً من جرائم القتل تقع تحت تأثير الغضب، ودليل ذلك الندم الشديد الذي يستحوذ على قلوب كثير من الجناة إثر فعلتهم ودائماً ما يؤكدون أنهم فعلوها دون وعي منهم بسبب ما اعتراه من غضب وحنق حجب عنهم التبصّر في نتائج الجرم. وتطرقت دراسة (عبد الرشيد ومخلوف، 2007) إلى بعض الأسباب النفسية الدافعة إلى جرائم الشرف كالحقد والغل الذي يؤدي إلى الانتقام من العشيق أو العشيقّة، وكذلك الغيرة بشتى صورها سواء كانت من الزوج على زوجته أو من الزوجة على زوجها، أو الغيرة من زوج الأم لسوء معاملة الأبناء. وأشارت دراسة (الشناوي، 1988) إلى أن وجود خلل في النظام الأسري، من حيث علاقات أفرادهم ببعضهم بعضاً يؤدي إلى عدم التوازن وإلى كثير من الاضطرابات النفسية والسلوكية التي تكون في العادة مسؤولة بشكل غير مباشر عن جرائم قتل متعددة، ورأى الباحث أن الإحباط النفسي يعد من أسباب الإقدام على الجريمة. وأكدت (مجموعة من الإعلاميين، 2013) أن ارتكاب جريمة القتل يكون أحياناً نتاجاً أو ردّة فعل لاستفزاز خطير وغير محتمل من المجني عليه.

5- أسباب دينية وثقافية:

تناولت دراسة (معاوية، 1410) أسباب حدوث جرائم القتل في الوطن العربي من منطلق البعد الثقافي، ومفاده أن الأقطار ذات الثقافات المتعددة والمتباينة؛ تتنامى فيها نسبة جرائم القتل أكثر من غيرها، لأن الأغلبية المسيطرة هناك كثيراً ما تترفع على الأقليات وتُحقّرُها، وتحاول فرض أنماط السلوك التي تحبّذها، وبالتالي قد يرتفع مؤشر جرائم القتل إلى أعلى إذا تبين للأقليات ذات الوضعية الاجتماعية المتدنية أن المجموعة المسيورة تختلف عنها عرقياً أو ثقافياً أو اجتماعياً. وأوضحت دراسة (الشناوي، 1988) أن الابتعاد عن الدين وضعف الإيمان سبب رئيسي في تفشي جرائم القتل، وأيدته دراسة (أبو حجاج، 2009) في رؤيتها حول أن ضعف الوازع الديني لدى كثير من الناس دافع جوهري لارتكاب جريمة القتل. بينما أشارت دراسة (ياسين، 2009) إلى سيادة وتحكم الثقافة الذكورية في المجتمع العربي وأثر ذلك في تفشي ظاهرة قتل النساء على خلفية الشرف.

6- أسباب أخرى:

أشارت دراسة (بوالماين، 2008) إلى أن المرء قد يقدم على ارتكاب جريمة القتل دفاعاً عن نفسه، وليس بالضرورة لأسباب أو دوافع أخرى غير حمايتها، ويدخل ذلك ضمن قائمة الأسباب الموضوعية والمقبولة فيما يتعلق بارتكاب جرائم القتل بصورة عامة دون الخوض في التفاصيل. في حين تحدثت دراسة (ياسين،

2009) عن دور الدولة في انتشار جرائم القتل على خلفية الدفاع عن الشرف، فقد بينت أن الدولة وسلطتها الممثلة في الشرطة والقضاء تحمل هذه الظاهرة، وتتهرب من مواجهتها، فهي لا تتخذ من الإجراءات تعمل ما يكفي لتوفير الحماية لمن يُلذَن بها ويلجأ إليها، وعوضاً عن ذلك فهي لا ترى غضاضة في تسليمهن إلى وجهاء وزعماء قبائلهن الذين لا يوفرهن لمن الحماية المطلوبة؛ وإنما يكتفون فقط بإرجاع الضحية إلى عائلتها التي تسارع إلى قتلها، كما أشارت الدراسة إلى أن غياب تشريعات رادعة لمرتكي جرائم القتل على خلفية الدفاع عن الشرف، وافتقار المرأة شبكة أمان اجتماعية وقانونية؛ يساهمان بشكل كبير في ارتفاع معدلات جرائم الشرف. وأوضحت دراسة (أبوعمرة، 2010) أن ثمة علاقة طردية بين الكثافة السكانية في المنطقة التي نشأ فيها الجاني، وزيادة عدد الجرائم بصورة عامة، وبينت أن نحو 40% من جرائم القتل في غزة كانت ناتجة عن سوء استخدام السلاح. وتأكيداً لأثر المكان الذي نشأ في الفرد على سلوكه الإجرامي؛ جاءت نتائج دراسة (عبدالله، 2012) التي أشارت إلى أن نسبة من كان لمنطقتهم السكنية تأثير عليهم في اكتساب السلوك الإجرامي بلغت 75%، في حين بلغت نسبة الذين لم يتأثروا بمناطق سكنهم 25%. وأكدت دراسة (معاوية، 1410) أن هنالك دوافع عملية لجرائم القتل، مثل أن يقتل الرجل زوجته بغرض الزواج من أخرى، ودوافع وجدانية أيضاً كالقتل للشعور بالمظلمة أو القتل اعتزازاً بالنفس.

رابعاً - الأدوات المستخدمة في جرائم القتل وعلاقتها بالسمات الشخصية للجناة:

حاولت دراسات عديدة الربط بين الأداة المستخدمة في ارتكاب جريمة القتل والسمات الشخصية لمرتكبيها، وذلك بهدف المساهمة في إيجاد نظريات تساعد على تحديد هوية الجناة بسهولة وسرعة. وفيما يلي نتناول جانباً من تلك الدراسات.

أشارت دراسة (معاوية، 1410) إلى أن النساء في المجتمعات الأفريقية والغربية يستعملن - غالباً - السم في ارتكاب جرائم القتل، أما في مصر فقد لاحظت الدراسة أن كبار السن يستعملون السلاح الناري أكثر من غيره من الأدوات، في حين يستخدم الصغار من الجناة الآلات الحادة، ولاحظت أيضاً أن الإناث في مرحلة الشباب ومع ظهور علامات الأنوثة الأولى؛ يستخدمن الحنق في جريمة القتل، وذكرت أن السلاح الناري يُستخدم في أغلب جرائم الثأر، بينما يشيع استخدام السكاكين في جرائم الشرف، وكشفت أيضاً أن السلاح الناري أكثر استخداماً في جرائم القتل بالأرياف. وبصورة عامة توصلت الدراسة إلى أن أكثر الأدوات استخداماً في جرائم القتل في الوطن العربي هي: السكاكين، الآلات الحادة، الأدوات الرضاة، السلاح الناري، إلا أن استعمال هذه الأدوات يختلف من قطر إلى آخر، فبينما يرتفع استخدام السكين في السودان، نجد أن السلاح الناري هو الأوسع استخداماً في الأردن. وقد أوضحت دراسة (غانم، 2007) أن الطعن بالسكين أو المطوأة أو السيف أو الخنجر يعد الأكثر انتشاراً في جرائم القتل التي تحدث داخل الأسر المصرية. وقد قسمت دراسة (أبو جحجوح، 2009) الأدوات المستخدمة في جرائم القتل إلى أربعة أنواع؛ نوع يقتل غالباً بطبيعته مثل السكين والسيف والرمح والبنديقية المتفجرات وما شاكلها من أدوات تؤدي إلى فعل القتل مباشرة، ونوع يقتل كثيراً بطبيعته، ونوع يقتل نادراً بطبيعته، ونوع لا يقتل مطلقاً بطبيعته. واتفقت دراسة

(عبد الرشيد ومخلوف، 2007) مع ما ذهبت إليه دراسة (معاوية، 1410) في أن غالبية جرائم القتل بداعي الشرف ترتكب باستخدام السكين، يلي ذلك استخدام الخنق، ثم استخدام السم. وأشارت دراسة (عبدالمحمود، 2012) إلى أن أكثر الأسلحة استخداماً في جرائم العنف في الدول العربية هو السلاح الناري ثم السكاكين. وبينت دراسة (الشناوي، 1988) أن استخدام السكين يأتي في مقدمة الأدوات التي يستخدمها الذكور في جرائم القتل داخل الأسر المصرية، بينما يكثر استخدام السم أو التخيدير ثم القتل أو استخدام السكين لدى الإناث. وقد أوضحت (مجموعة من الإعلاميين، 2013) أن غالبية حالات القتل بداعي الدفاع عن الشرف في رام الله ارتكبت باستخدام السلاح الناري والخنق، بينما يأتي الطعن بالسكين وتناول السم في المرتبة الثانية.

خامساً - طبيعة العلاقة بين القاتل والمقتول وعلاقتها بالسمات الشخصية للقاتل:

بينت دراسة (الشناوي، 1988) أن النسبة الأعلى من بين مرتكبي جرائم القتل داخل العائلة المصرية تنحصر بين الأزواج، فقد يكون القاتل هو الزوج وبنسبة أعلى القاتلة هي الزوجة، ولاحظت الدراسة أن الذكور يمكن أن يقترفوا جريمة القتل مع أرحامهم وأقاربهم ابتداءً من الزوجة إلى الابنة والابن والأب والأم وأبناء العم وغيرهم، أما الإناث فتتركز جرائمهن حول نوعين من الضحايا هم الأزواج ثم الأبناء، وتقتل الزوجة زوجها رغبة في التخلص منه أو حين تتملكها روح الانتقام منه، أما قتلها لأبنائها فينتج عادة عن مرض عقلي أو حالة نفسية مستعصية، أو للتخلص منه، أو لتفجع أباه فيه. أما في حالة الضحايا — ذكراً كانوا أو إناثاً — فمن المتوقع أن تشمل جميع القربات، فالضحايا الذكور تربطهم بقاتليهم صلات قربى متنوعة في مقدمتها رباط الزوجية، وكذلك الضحايا الإناث تربطهن بقاتليهن صلات قربى متنوعة أيضاً، فقد تكون الضحية زوجة القاتل أو ابنته أو شقيقته أو والدته أو خالته أو جدته.

وصنّفت دراسة (معاوية، 1410) العلاقة بين القاتل والمقتول في جرائم القتل من أجل السرقة في الدول العربية إلى ثلاثة أصناف؛ أولها وجود علاقة شخصية بين القاتل والمقتول ربما تكون عائلية أو جنسية أو صداقة، ثانيها العلاقة الظرفية الناشئة بحكم المعرفة السابقة، أو الجوار أو السكن المشترك، أو الزمالة المهنية، وثالثها اللقاءات اللحظية أو الطارئة التي لم تسبقها أي علاقة ما بين الجاني والجاني عليه؛ وإنما تحدث بحكم خطة الجاني ودوافعه، مثل قتل سائقي سيارات الأجرة، أو القتل من أجل سرقة المؤسسات والمراكز التجارية والمالية والمصارف وغيرها.

وبينت نتائج دراسة (عبد الرشيد ومخلوف، 2007) أن الجناة في جرائم القتل بداعي الشرف في مصر تربطهم صلة قوية بالضحية في أغلب الأحيان، وكانت الصلة الأكثر تكراراً في الدراسة أن يكون الجاني عشيقةً للزوجة، ولذلك غالباً ما يُقدم على قتل الزوج بمفرده أو بمساعدة الزوجة الخائنة بغرض الزواج منها، أو ربما يقتل عشيقته ذاتها حتى يتخلص منها، أو أبناءها إذا اكتشفوا خيانتهم مع الأم. ثم جاءت الزوجة في المرتبة الثانية من حيث تكرار جرائم القتل، فغالباً ما تقتل الزوجة زوجها عندما يكشف خيانتها، أو يشك في سلوكها، وذلك خشية الفضيحة وليخلو لها الجو مع عشيقها، وفي أحياناً أخرى قد ترتكب جريمتها تحت

وطأة الغيرة عندما تتأكد من خيانتها لها. ويحتل الأخ الأكبر المرتبة الثالثة من حيث التكرار، فهو لا يبالي بقتل شقيقته أو بإجبارها على الانتحار إذا شك في سلوكها، أو اكتشف علاقتها الآثمة أو حملها سفاحاً. وتبوأ الزوج الجاني المرتبة الرابعة، وذلك حينما يندفع إلى قتل زوجته بعدما يكتشف خيانتها، أو يشك في سلوكها مع تصاعد وانتشار الشائعات حولها، وقد يلجأ أحياناً إلى قتل عشيقها. وأخيراً أظهرت الدراسة أن الاغتصاب سببٌ للتخلص من الضحية في محاولة لإخفاء الجريمة ومحو آثارها.

سادساً - طبيعة أماكن حدوث جرائم القتل:

بينت دراسة (معاوية، 1410) أن غالبية جرائم القتل في الدول العربية نفذت في البيوت والشارع العام، وبعضها في محلات عمومية؛ خصوصاً الحانات وبيوت الدعارة، وقليل منها في أماكن مهجورة أو خالية أو خلوية. وأوضحت أيضاً أن معظم جرائم القتل جرت وقائعها في المدن والأوساط الحضرية وقليل منها في الأرياف، وترتفع معدلاتها في العواصم والمواقع التي تشهد إنشاء مشاريع تنمية هامة تجعل منها مقصداً للهجرة الداخلية، وترتفع كذلك في بعض المناطق الحدودية.

وبينت دراسة (مجموعة من الإعلاميين، 2013) أن القسم الأكبر من جرائم قتل المرأة دفاعاً عن الشرف في فلسطين يقع غالباً في المناطق الريفية، ويبدو جلياً من تلك النتيجة مدى سيطرة الثقافة الذكورية السائدة في الأرياف هناك، مع ضعف حضور الدولة ودورها وغياب القانون فيها.

الخلاصة

من إيجابيات الدراسات السابقة التي استعرضناها أنها حديثة في مجملها؛ إذ يتراوح موعد إجرائها بين عامي 2002 إلى 2013م، وإن سبقتها دراستان هما دراسة (معاوية، 1410)، ودراسة (الشناوي، 1988)، وتضمنت إيجابياتها أيضاً أنها أجريت في مجتمعات عربية تشترك مع المجتمع السعودي في الدين واللغة، بل وفي كثير من العادات والتقاليد، ومن ثم فإن نتائجها يمكن الاستفادة منها والاسترشاد بها إلى حد بعيد. وبصورة عامة فإن نتائج الدراسات السابقة تتفق في كثير من جوانبها خصوصاً اتفاقها في تحديد السمات الشخصية لمرتكي جرائم القتل، والأسباب الدافعة لها، وإن وردت بعض الاختلافات في نتائجها؛ فيمكن تعليل ذلك بعدة أمور أهمها؛ أنها أجريت في بيئات مختلفة، كاليمن، وفلسطين، ومصر، والعراق، وعدة دول عربية، فلذلك من الطبيعي أن تأتي نتائجها مختلفة في بعض الجوانب، وإن كانت السمة الغالبة عليها هي الاتفاق في نواحٍ أخرى كثيرة. ومن الأسباب التي أفرزت الاختلافات في نتائج الدراسات أيضاً أنها اختلفت في تناولها لجريمة القتل، ففي حين تناول بعضها جوانب نفسية، تناولها بعضها الآخر من جوانب اجتماعية، بينما ركزت فئة ثالثة على النواحي الأمنية وغيرها. وتضمنت قائمة أسباب الاختلاف أن بعضها تطرق إلى أنواع محددة من جرائم القتل، كجرائم الشرف والثأر، بينما توسّع بعضها الآخر مناقشاً مواضيع أشمل كجرائم العنف بصورة عامة.

ولعل دراستنا الحالية تتميز وتتصف بمحدثتها وتركيزها على المجتمع السعودي بخصوصية عاداته وتقاليده، وهي من الدراسات القليلة التي تتناول جرائم القتل في المجتمع السعودي من الجانب السوسيولوجي، معتمدة في ذلك

على ما نُشر في الصحف المحلية السعودية، ومركزة على جرائم القتل بأنواعها المختلفة سواءً القتل العمد، أو شبه العمد، أو الخطأ، وسواءً أكان دفاعاً عن الشرف أو ثأراً، أو غيرها من أنواع جرائم القتل المختلفة.

الاتجاهات النظرية المفسرة لجرائم القتل:

تعددت المداخل النظرية الرامية إلى تفسير جرائم القتل، ولا شك أن محاولة تفسير هذا السلوك وتلك الظاهرة تفسيراً علمياً؛ يحوي بين طياته توصيفاً وتحليلاً للأنماط الشخصية لمرتكبي جرائم القتل وسلوكهم وسماتهم، وفقاً لما يلي:

1- نظريات تأخذ بالتفسير الفردي للجريمة:

(أ) الاتجاه البيولوجي:

"لقد ظهر هذا الاتجاه عندما لاحظ الباحثون وجود علاقة بين جريمة القتل وسمات شخصية خاصة تتضح في هيئة المجرم وملامحه وطبعه، كمن يكون برأس ضخم وملامح غير مستوية أو طبيعة عدوانية؛ مما جعل النظريات التي تتبنى هذا الاتجاه تعتبر التكوين البيولوجي للفرد أو شكله محددًا رئيسيًا لهذه الجريمة، وقد حاول بعض هؤلاء الباحثين تصنيف تلك السمات على اعتبار أنها سمات شخصية للمجرم، وأولهم بيلابورتا *Pella* *Porta* الإيطالي في القرن السابع عشر، ولافيتيه *Lavater* الفرنسي في القرن الثامن عشر الذي اهتم بشكل الدماغ بوجه خاص على أساس أنه يكشف استعداد الشخص للإجرام" (غباري، 1989).

واعتماداً على ما تقدم؛ فإن هذا الاتجاه لم تكتمل صفته العلمية في حقيقة الأمر؛ إلا على يد الطبيب الإيطالي سيزار لمبروزو *Lombroso* الذي يعد بحق المؤسس العلمي لهذا الاتجاه، بعد أن وضع نظريته المعروفة: (المجرم بالفطرة أو فكرة الارتداد) التي بناها على أساس أن المجرم ما هو إلا نمط أو نوع معين من أنواع البشر يتميز بملامح عضوية خاصة، وسمات نفسية يرتد بها إلى صفات الإنسان الأول أو المخلوقات البدائية (المغربي، د.ت).

وحدد أيضاً مجموعة من الخصائص رأى أنها تميز المجرم عن غيره، وخلاصة فرضياته في تفسير السلوك الإجرامي أنه اتجه اتجاهًا بيولوجياً حين أرجع أسباب الجريمة إلى تطورات أنثروبولوجية معينة، وقد أكد الحتمية البيولوجية من خلال اعترافه بقوة تأثير هذه الأسباب على الرغم من تباين الظروف الاقتصادية واختلاف البيئة، وهو بذلك يُقرّر أن الجريمة ظاهرة حتمية مستمرة رغم جهود السلطات المختصة لعلاجها أو القضاء على أسبابها أو الوقاية منها، ومع ذلك فلم يهمل بعض العوامل الأخرى المؤثرة على حالة بعض المجرمين، أو تلك التي تقوم مقام الأسباب العضوية في بعض أنواع الجرائم، ومن هذه العوامل الظاهرة الكحولية التي لها بعض التأثير على القتل وعلى جرائم الإيذاء (العمرى، 1423).

وعلى الرغم من أن لمبروزو عالج مشكلة الحتمية البيولوجية كسبب من أسباب جريمة القتل، لكنه أيضاً تعرض إلى أهمية بعض العوامل الاجتماعية والثقافية في تكوين السلوك الإجرامي، فهو يرى أن لبعض هذه العوامل أثرها في تقليل نسبة الجريمة، وأن ارتفاع مستوى التعليم وزيادة الثروة، قد يحدّان من حدوث بعض الجرائم الوحشية كالقتل مثلاً، كما أن كثافة السكان قد تسهم في زيادة الجريمة، وفي المقابل فإن قلة عددهم قد تغذي

دوافع الإقدام على جرائم الثأر والدم، وذلك نتيجة لما تحدثه من العزلة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة، كما قد يكون لاستهلاك الكحول بكثرة علاقة بزيادة بعض الجرائم (الدوري، 1984).

إلا أن هناك اتجاهات جديدة أشارت إلى أن الاستعداد للجريمة لا يورث، وإنما يُورث استعداد الفرد للفشل في تحقيق التوافق الاجتماعي، وهذا بدوره يقوده إلى سلوك غير اجتماعي كنتيجة لضغوط ظروف الحياة، بحيث تصبح الحياة صراعاً عنيفاً متواصلاً بينه وبين بيئته، ومع ذلك فإن هناك اعتقاداً بوجود بعض الاستعدادات التكوينية التي تنتقل إلى الفرد بالوراثة، وهكذا نلمس ابتعاد التفسير البيولوجي الجديد عن فكرة المجرم المطبوع الذي يولد مجرمًا، حيث حل محلها مفهوم بيولوجي ينسب على فكرة أن المجرم الحقيقي هو العائد الذي يتكرر إجرامه، شخص باستعداد تكويني، يشكل لديه دونية بيولوجية، سواء كانت تتعلق بطبيعة جسمانية أو نفسية أو عقلية، ومثل هذه الدونية تقلل من قابلية صاحبها للعيش السوي كمواطن صالح في مجتمعه. (العمرى، 1423)

ويرى الباحث أن الوراثة لا تعني ميلاً حتمياً طبيعياً إلى ارتكاب جريمة القتل، بل تعني وجود بذرة تُسمى في الفرد خصائص وراثية معينة لا تقود حتماً إلى ارتكاب جريمة القتل، ومهما قيل في أهمية دور الوراثة وتأثيرها؛ فيجب ألا يغالي المتخصصون والدارسون في أهمية هذا الدور، فالأسباب الوراثية ليست من العوامل المسيطرة، ولكن لا يمكن إنكار أهميتها في بعض الحالات، مما يعني أن ارتكاب جريمة القتل تحديداً محصلة لعدة عوامل وليست لعامل الوراثة وحده.

(ب) الاتجاه النفسي:

يبحث هذا الاتجاه في العوامل النفسية الكامنة وراء ارتكاب جريمة القتل، ويتمثل أبرزها في: الاختلالات الغريزية، العواطف الجانحة، الأمراض النفسية والتخلف النفسي، ويرى فرويد *Freud* أن سمات شخصية الفرد لا تتأثر كثيراً بالوراثة أو تكوين الجسم؛ بل بالعوامل النفسية التي تتكون في مرحلة الطفولة المبكرة نتيجة التنشئة الاجتماعية، إذ أن رواسب هذه العلاقات تظل عالقة بشخصية الفرد، وتصبح دافعاً لاشعورياً لسلوكه وتصرفاته، فمثلاً إذا كانت حياة الطفل العائلية قاسية؛ فإن أثرها ينعكس على مستقبله وقد تؤدي إلى انحرافه وارتكابه للجريمة تعبيراً عن طاقة غريزية لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً، فأدت إلى سلوك إجرامي لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع (العمرى، 1423)..

وفي هذا الصدد يرى على (1996): "إن كل إنسان يولد مزوداً بمجموعة من النزعات الغريزية، إلا أن الأفراد يختلفون في شدتها، فهي تشتد عند البعض فتدفعهم إلى سلوك إجرامي يتعارض مع مقتضيات القانون وأوضاع الجماعة الأخلاقية والحضارية، ومن ثم يقع ما يسمى بالجنوح عند الصغار أو الجريمة عند الكبار، والمجرم تنطوي نفسه على شخصية ضعيفة وهزيلة تجعله أداة طيعة وسهلة في تنفيذ رغباته تنفيذاً صريحاً". ويذهب بعض علماء النفس أمثال استامبل إلى القول: إن الصلة وثيقة بين الأمراض النفسية وجريمة القتل، فالمرضى نفسياً يرتكب الجريمة تحت تأثير تركيب نفسي لا شعوري حاد، يسبب له توتراً شديداً، ومن هنا فإنه يكون أكثر عرضة لارتكاب جريمة القتل ما دامت مشكلته النفسية قائمة (المغربي، د.ت، ص 140).

ولقد أجريت دراسات إحصائية شملت أعداداً من المجرمين بهدف معرفة نسبة المصابين منهم بخلل نفسي والوقوف على أثره في ارتكابهم للجريمة، ومن أهمها دراسة ريدل *Reidl* على مجموعة من المجرمين، والتي كشفت له أن (40%) منهم مصابون بخلل نفسي. كما تبين من دراسة أخرى أجراها سيجنل *Segnell* أن نسبة المختلين نفسياً تصل في محيط المجرمين إلى (83%) تقريباً (سلامة، 1980).

ويستنتج الباحث مما تقدم — حسب وجهة نظر التحليل النفسي — أن مرتكب جريمة القتل يُعدُّ نتاج تعبير عن طاقة انفعالية لم يجد لها مخرجاً اجتماعياً، فقادت إلى سلوك لا يتفق مع الأوضاع التي يسمح بها المجتمع، أي أن هذا السلوك المضاد للمجتمع أساسه عدم التوافق أو الصراع النفسي بين الفرد ونفسه، وبينه وبين الجماعة؛ وعليه لا يمكن إهمال العوامل النفسية كقوة قد تقود إلى جريمة القتل، ومع ذلك يتعيّن أن نأخذ في الاعتبار عدم إمكانية فصل العوامل النفسية تماماً عن بقية العوامل الأخرى؛ خاصة العوامل الاجتماعية.

2- نظريات تأخذ بالتفسير الاجتماعي للجريمة:

هذه المجموعة من النظريات تُرجع الجريمة إلى أسباب بيئية نابعة من المجتمع، مثل النظرية الجغرافية التي تربط بين عوامل البيئة الطبيعية المختلفة المتمثلة في درجة الحرارة والموارد الطبيعية المتوفرة، بالإضافة إلى ما تراه المدرسة الفرنسية الاجتماعية من أن الجريمة ظاهرة طبيعية موجودة في كل المجتمعات، وأن المجرم يطابق الأدوار المتوقعة لثقافات محددة توجد في مناطق من المدن تتميز بانخفاض المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وتسود فيها الثقافة الجانحة (الحناكي، 2006).

وسيكثفي الباحث في هذا الجانب بتناول الاتجاهين الاقتصادي والاجتماعي كاتجاهين ركزت عليهما هذه الدراسة لأهمّهما يرسمان صورة واضحة عن أسباب الجريمة.

(أ) الاتجاه الاقتصادي:

حاول بعض الباحثين في تفسير جريمة القتل الابتعاد عن الاتجاهات الفردية المفسرة لهذا السلوك، وتخطي ذلك المجال الضيق الذي يتصل بالفرد إلى مجال أوسع يمتد فيه التفسير إلى ربط جريمة القتل بالعوامل البيئية، وعلى ذلك بدأ الاهتمام بدراسة البواعث الاقتصادية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعلاقتها بسمات شخصية المجرمين بصفة خاصة، وقد اتسع نطاق الدراسات الاقتصادية ليشمل مختلف جوانب البحث في البواعث الاقتصادية (الدوري، 1984).

ولقد أنكر العالم الإيطالي جاروفالو أن يكون اليأس والفقر سببين لارتكاب جريمة القتل، وأشار إلى أن هذه الجريمة موجودة في جميع فئات المجتمع؛ الفقير منها والثري، ويرى بوجن *Bougen* أن التفكك الأسري — الذي يظهر في فترات الرخاء والرفاهية الاقتصادية — يساعد على ارتكاب الجريمة، ففي هذه الفترات تكثر الأعمال وتتدفق النقود بغزارة، وتشغل النساء ويتعدن عن المنزل، ويكثر غياب الآباء عن محيط الأسرة، وكل هذه العوامل مجتمعة تجعل العلاقات الأسرية ضعيفة جداً (البلادي، 1999م).

ومما تقدم يتبين أن ثمة عاملين اقتصاديين لهما دور وعلاقة بجريمة القتل، وهما: الفقر والغنى، فالفقر يؤدي إلى حرمان الفرد من الحصول على بعض الضروريات مما قد يدفعه إلى ارتكاب الجريمة. كما للشراء أثره على

ارتكاب الجريمة، لاسيما أنه يرتبط بالتفكك الأسري الذي يظهر في مراحل الرخاء والرفاهية الاقتصادية، ومع كل هذا؛ فإن المسألة ليست مسألة فقر وغنى بقدر ما هي تربية وتنشئة اجتماعية؛ وبقدر ما هي قيم اجتماعية؛ فإنها تترسخ في النفوس، ويتمسك بها الأفراد، وتؤثر في سلوكهم وحياتهم الاجتماعية.

وترتبط جرائم العاطلين عن العمل ارتباطاً قوياً ووثيقاً بجرائم يكون القصد الجنائي من ارتكابها هو الحصول على مال، وهنا يظهر تأثير مشكلة البطالة في ارتكاب جريمة القتل في ظل التحولات الاجتماعية السريعة في المجتمع، وعدم معالجة المشكلات الناتجة عن الفراغ، وضعف مخططات التنمية الاجتماعية، فضلاً عن عدم ملائمة نظام الأجور مع متطلبات الحياة وغلاء الأسعار، كل ذلك قد يولد سلوكاً منافياً للأخلاق، يتطور ويؤدي إلى الانزلاق في مستنقع الجريمة. بمفهومها الواسع، فالفرد فالذي لا يجيد عملاً؛ لن يتوفر له بالطبع مورد كافٍ للمال، وبالتالي تنمو في داخله القابلية النفسية ومهياً لأي سلوك إجرامي يرتقي إلى مستوى القتل.

(ب) الاتجاه الاجتماعي:

يمثل الاتجاه الاجتماعي محاولة علمية منهجية لربط جريمة القتل بأرضية اجتماعية واسعة تضم مجموعة من العوامل والمواقف الثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تكون مسئولة عن تكوين وتطوير بعض الأنماط الإجرامية، وقد أجرى أنصار هذا الاتجاه عدة دراسات بينت صلة جريمة القتل ببعض العوامل الاجتماعية كالفقر والبطالة وتفكك الأسرة وصحبة الأشرار وغيرها؛ وبالرغم من إجماعهم على أهمية البيئة الاجتماعية في التأثير على أنماط السلوك؛ فقد اختلفوا في مدى أهمية بعض هذه العوامل ما بين اقتصادية وأسرية وثقافية وغيرها (الحنّاكي، 2006).

ولعل من أبرز النظريات التي تناولت ذلك هي نظرية العالم الفرنسي إميل دوركايم *E. dorkiyem* الذي يرى أن ارتكاب جريمة القتل ما هي إلا ظاهرة اجتماعية تمتد جذورها وترتبط بالأوضاع الاجتماعية في المجتمع، كما تعبر عن حركة التغير الاجتماعي ونوعية الثقافة والمستوى الاجتماعي والوضع الحضاري لأفراد ذلك المجتمع، ويعتقد دوركايم في استحالة القضاء على هذه الظاهرة في أي مجتمع من المجتمعات (العمرى، 1423).

ومن جانب آخر يرى ميرتون *Merton* أن جريمة القتل لا تنشأ — في الغالب — نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط الاجتماعي، بل إن تلك الدوافع تشكل جنوحاً اجتماعياً هو حصيلة تعاون النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع، أما سيدرلاند *Sutherland* فقد اعتبر التفكك الاجتماعي سبباً رئيسياً للجريمة (علي، 1996).

بينما يُقرّر سيدرلاند أن ارتكاب الجريمة سلوك مكتسب — أي غير موروث — يتعلمه الفرد خلال اختلاطه بآخرين، عبر عملية تواصل أو تفاعل اجتماعي بين الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة أو المجتمع الواحد، ويتحقق مثل هذا التواصل الاجتماعي بالاتصال اللفظي، أي بالمفردات الشائعة، أو بلغة الإشارة أحياناً؛ ويرى أن عملية التعلم والاتصال هذه لا تجري بين أطراف متباعدة وبصوره عشوائية، وإنما بين أشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية، وهذا يعني أن بينهم علاقة أولية مباشرة (الدوري، 1984م).

ويتبين مما سبق أن النظريات التي تحاول تفسير جريمة القتل من الناحية الاجتماعية كثيرة ومتعددة المداخل والاتجاهات، وأن كل واحدة منها تحاول إرجاع السبب في ذلك إلى عامل واحد أو أكثر من العوامل الاجتماعية المختلفة.

(ج) نظرية التفاعل والوصم الإجرامي (الدمغ):

ترتكز هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الجريمة نفسها ظاهرة غير ثابتة تخضع في تعريفها إلى ردة فعل الجماعة تجاهها، ولذلك يوصم فاعلها بوصمة المجرم نتيجة خروجه على قواعد الجماعة؛ فالجريمة لا تقوم على الفعل، بل على النتيجة التي ترتبت عليها، أو على ما يطلقه الآخرون من صفة على الفاعل، وهناك من يرى أن الجريمة تنشأ عن مجموعة من المواقف والظروف التي تحدث نتيجة تعارض مصالح الأفراد وتسارع القيم داخل المجتمع (الحناكي، 2006).

ويعد العالم الأمريكي أدوين لمريت *E.Lmrit* من أشهر من يمثل هذه النظرية، فهو يرى أن جريمة القتل تحديداً تعد نتيجة خلل في التنظيم الاجتماعي لأي مجتمع إنساني، ويقع على مستويات ثلاثة: على مستوى الفرد نتيجة ضغوط نفسية داخلية تؤثر عليه، على مستوى الظروف نتيجة التعرض إلى ضغوط بيئية لا تترك للفرد مجالاً للاختيار، على مستوى التنظيم الاجتماعي الذي يصحب المجرمين في أسلوب حياة مجموعة كبيرة من الأفراد مثل جناح العصابة (الدوري، 1984).

ويميز لمريت بين نوعين من الجرائم أحدهما أولي، وهو الذي يأتيه الفرد مكرهاً وهو عالم بالجريمة ويعتريه شعور بالخوف والتردد، ثم يتطور الأمر إلى المستوى الثانوي الذي يتلاشى معه الخوف تدريجياً، ويصبح الفرد مدركاً لنوعية الفعل الذي سيرتكبه، وبردة فعل المجتمع تجاهه، ويأتي هذا مع اكتساب الخبرة فيه إلى درجة الاحتراف، وهذا هو أخطر أنواع الاحتراف الإجرامي (الحناكي، 2006).

مما سبق يتضح أن ارتكاب جريمة القتل وفق هذه النظرية هو عملية اجتماعية بين طرفين أساسيين هما: الفعل الصادر عن المجرم، وردة فعل المجتمع تجاه ذلك الفعل من جهة أخرى.

3- جريمة القتل في الاسلام:

لقد عني الاسلام بضرورة حفظ النفس عموماً أياً كان انتماءها الديني، فحفظ الأنفس وحمايتها ضرورة دينية ومصلحة شرعية وفطرة سوية وطبيعة بشرية وغريزة إنسانية، فدماء الانسان مكرمة محترمة مصونة محرمة، لا يحل سفكها، وقتل النفس المعصومة عدوان آثم وجرم غاشم، لما في ذلك من إيلاام المقتول وإثكال أهله وترميل نسائه وتيتيم أطفاله وإضاعة حقوقه وقطع أعماله بقطع حياته، مع ما فيه من عدوان صارخ على الحرمات، وتناول فاضح على أمن الأفراد والمجتمعات.

إن جريمة قتل النفس جريمة شنيعة ترتعد لهولها الفرائص وتنخلع القلوب، جريمة فاحشة وجزاء مخيف، ولقد توعد القرآن الكريم مرتكب جريمة القتل بعقوبة مشددة ومغلظة، قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 93]، فهناك أربع

عقوبات عظيمة يستحقها من ارتكب جريمة القتل هي: جهنم خالداً فيها، وغضب الله عليه، ولعنه، وأعد له عذاباً عظيماً.

ويقول سبحانه: ﴿مَنْ أَحْلَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة:32]، ويقول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان:68-70].

فالقرآن الكريم عدَّ جريمة القتل جريمة شنعاء وفعلة نكراء، وهنالك أحاديث نبوية كثيرة جداً حذرت من ارتكاب جريمة القتل، ففي الحديث الصحيح في السبع الموبقات فقال: "اجتنبوا السبع الموبقات"، وذكر منها: "قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق". وروى البخاري في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يزال العبد في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً"، وقال عليه الصلاة والسلام: "ألا لا ترجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض"، وقال عليه الصلاة والسلام: "أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء". وعن عبد الله بن مسعود عن النبي صلوات الله وسلامه عليه قال: "يجيء المقتول متعلقاً بقاتله يوم القيامة آخذاً رأسه بيده فيقول: يا رب، سل هذا: فيم قتلني؟" — قال: — فيقول قتلته لتكون العزة لفلان، — قال: — فإنها ليست له، بُؤ ياثمه، — قال: — فيهوي في النار سبعين خريفاً". وروى النسائي والبيهقي وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم قال: "لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا"، وفي رواية: "لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل امرئ مسلم". وفي رواية للترمذي بسند حسن عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه قال: "لو أن أهل السماء والأرض اشتركوا في دم مؤمن لأكبهم الله في النار". بل إن الأمر يتعدى ذلك حتى ولو بالإشارة إلى المسلم بسلاح، فقد حرم الإسلام ذلك، ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة أن رسول الله قال: "لا يُشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح، فإنه لا يدري لعل الشيطان يترع في يده فيقع في حفرة من النار". وكل هذا ما هو إلا سداً لذريعة الفساد، وصيانة لدماء المسلمين أن تُنتهك، بل إن الإسلام نهى عن مجرد ترويع المسلمين وتخويف الآمنين، يقول: "من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى ينتهي، وإن كان أخاه لأمه وأبيه"، وفي الحديث الآخر: "من أخاف مؤمناً كان حقاً على الله أن لا يؤمنه من أفراع يوم القيامة".

فعلاقة المسلم بأخيه المسلم علاقة أخوية غالية عزيزة، فليس في رغبات الدنيا ما يوهن ارتباطها، ولا ما يقطع حبل الصلة فيها، ولا ما يعكر صفوها؛ ولهذا أمر سبحانه بأسباب الألفة ونهى عن أسباب الفرقة فقال صلى الله عليه وسلم: "لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباعدوا، ولا تدابروا، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخواناً، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يحقره، ولا يخذله، كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه".

وعلى الرغم مما تقدم، إلا أن العوامل المؤدية إلى القتل في أيامنا هذه كثيرة، ومثيرات الفتن متعددة، وإذكاء نار الفتنة والزيادة في وهجها لا تحصى، منها انتشار المضاربات، وكثرة العداوات، التي بدورها توطن في القلوب الأحقاد، حتى تصل إلى القتل وإزهاق النفس المؤمنة على شيء لا يستحق الجرم المرتكب، وهذا كله من وجهة نظر الباحث يعود إلى البعد عن تعاليم الدين الحنيفة، سواءً ابتعاد مرتكب الجريمة أو الأسرة، أو إضمحلال مؤسسات المجتمع وضعف دورها في التوعية والإرشاد.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- منهج الدراسة:

استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون للكشف عن واقع جرائم القتل في المملكة العربية السعودية، وهو أحد أنواع المنهج الوصفي، وتعلو كفاءة هذا الأسلوب لأنه يدرس الظاهرة كما هي في الواقع من خلال الوثائق الأصلية ؛ ويعد تحليل المضمون أحد أساليب المنهج الوصفي، ويستهدف معرفة خصائص المادة المبحوثة ووصفها وصفاً كيفياً يُعبّر عنه برموز كميّة، بالإضافة إلى استخدام أساليب أخرى للحصول على نتائج ومؤشرات تحدد اتجاه التطوير المطلوب، كما يعرف بأنه أحد أساليب الدراسات العلمية التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر من مواد الاتصال (عطية، 2010م).

2- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع النصوص الخبرية المنشورة عن حالات القتل العمد أو الخطأ المنشورة في الصحف المحلية بالمملكة العربية السعودية باللغة العربية خلال الفترة من (2009-2012) وقد تم حصر تلك الأخبار المنشورة وجمعها بالتنسيق مع مراكز معلومات الصحف ؛ وهي أساس المادة الميدانية التي يبنى عليها البحث من خلال التحليل الكيفي والكمي لتلك النصوص .

3- أداة الدراسة وإجراءاتها:

صمّم الباحث استمارة لتحليل مضمون النصوص الخبرية التي تناولت جرائم القتل في الصحف المحلية، باعتبارها أنسب أداة مناسبة يمكن أن تحقق أهداف الدراسة.. يُشير (عبيدات وآخرون، 2005) إلى أن أسلوب تحليل المضمون "يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويُعبّر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً"، و استرشد الباحث في إعداد الاستمارة بالأدوات البحثية ذات العلاقة بالبحث وبالاطلاع على الدراسات السابقة، وقد مرّ إعدادها بالخطوات التالية:

1- إعداد قائمة بجرائم القتل في الصحف المحلية: ركزت الدراسة على أنواع جرائم القتل وأسبابها وخصائص مرتكبيها ودوافعها، وبناءً على ذلك فقد تكونت قائمة مفاهيم للباحث حول استمارة البحث لتشمل البيانات الديموغرافية للقاتل والمقتول كمتغيرات مستقلة، بجانب أسباب ودوافع القتل كمتغيرات تابعة.

2- صدق الأداة: ويُقصد صلاحيتها لقياس ما وضعت من أجل قياسه، وكونها صالحة لتوفير المعلومات المطلوبة في ضوء أهداف التحليل، وجعل عملية التحليل صالحة لترجمة الظواهر التي يتضمنها المضمون بدقة وأمانة. وأكثر الطرق شيوعاً للتحقق من صدق أداة وعملية التحليل هو عرض الأداة على مختصين بهدف

ضبطها والتأكد من شموليتها. وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين شملت استمارة الدراسة متغيرات الدراسة وفقاً لما يلي: الحالة الاجتماعية للقاتل والضحية، العلاقة بين القاتل والمقتول، أداة القتل، المدينة التي وقعت فيها جريمة القتل، المستوى التعليمي للقاتل والضحية، جنس القاتل والضحية، جنسية القاتل والضحية، سبب القتل، عمر القاتل والضحية، مهنة القاتل والضحية، نوع القتل (عمداً/خطأ).

5- ثبات استمارة التحليل:

تعد طريقة إعادة التحليل Retest من أكثر الطرق مناسبة لتقدير الثبات في دراسات تحليل المضمون، وهي تركز على إجراء التحليل مرتين على المادة المبحوثة نفسها، ثم تحديد العلاقة بينهما بدرجة معينة كمؤشر لمعامل الثبات، وكلما ارتفعت الدرجة كان معامل الثبات عالياً. وعمد الباحث إلى تحليل المادة مرتين بينهما فاصل زمني قدره أربعة أسابيع، مستخدماً عنصر الزمن في قياس ثبات التحليل. ثم استخراج معامل الاتفاق بين نتائج التحليل عن طريق معادلة هولستي.

$$\text{معامل الثبات } T = (2T / (1 + 2N))$$

حيث T = عدد التكرارات التي اتفق عليها التحليلان

1 = عدد التكرارات في التحليل الأول

2 = عدد التكرارات في التحليل الثاني.

وتبين أن نسبة الاتفاق بين التحليلين الأول والثاني عالية، فقد تراوحت نسبة الاتفاق بين (93.1%) إلى (90.1%) مما يؤكد اتساق النتائج، ويضمن إلى ثبات التحليل باعتبار أن هذا المعامل مقبول في مثل هذا النوع من الدراسات.

6- مرحلة التحليل التفصيلي لاستمارة الدراسة:

في هذه المرحلة أجرى الباحث عملية تحليل تفصيلي من خلال مراجعة النصوص وترميزها ترميزاً مفتوحاً، وإنجاح العملية بشكل جيد استعان بأحد برامج التحليل الكيفي المعروف بـ: (MAXQDA)، لرصد وتحديد الموضوعات محور البحث، كما تم الركون إلى التحليل الكمي للإجابة على بعض التساؤلات باستخدام حزمة (SPSS).

7- الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات الخاصة بها؛ استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة شملت:

- حساب التكرارات: لرصد كل مفهوم في عينة الدراسة بإعطائه تكراراً واحداً، ومن ثم استخلاص مجموع تكرار كل مفهوم .
- حساب النسب المئوية: حساب النسبة المئوية لتكرار كل مفهوم ، لمعرفة مدى توفرها في عينة الدراسة.
- حساب معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

- حساب معامل الاتفاق من معادلة هولستي: لقياس ثبات أداة الدراسة بين التحليلين الأول والثاني.

السمات الشخصية (الجنس، الجنسية، الحالة الاجتماعية، العمر، المستوى التعليمي، المهنة) لمرتكبي وضحايا جرائم القتل في السعودية .

جدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للسمات الشخصية

م	الجنس	جنس القاتل		جنس المقتول	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	أنثى	14	3.9	54	14.9
2	ذكر	346	95.6	308	85.1
3	لم يحدد	2	0.6	-	-
	المجموع	362	%100	362	%100
	الجنسية	جنسية القاتل		جنسية المقتول	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	سعودي	239	66%	245	68%
2	غير سعودي	119	33%	116	32%
3	لم يحدد	4	1%	0	0%
	المجموع	362	%100	362	%100
	الحالة الاجتماعية	القاتل		المقتول	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	أعزب	110	30.4	120	33.1
2	متزوج	221	61	221	61
3	لم يحدد	15	4.1	8	2.2
4	مطلق	16	4.4	8	2.2
5	أرمل	-	-	5	1.4
	المجموع	362	%100	362	%100
	العمر	عمر القاتل		عمر المقتول	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	20 سنة فأقل	44	12.2	50	13.8
2	من 21-30 سنة	64	17.7	91	25.1
3	من 31-40 سنة	105	29	94	26
4	من 41-50 سنة	110	30.4	78	21.5

5	من 51 سنة فأعلى	39	10.8	49	13.5
	المجموع	362	%100	362	%100
	المستوى التعليمي	القاتل	المقتول		
1	أُمِّي	15	4.1	30	8.3
2	ابتدائي	3	0.8	13	3.6
3	متوسط	139	38.4	93	25.7
4	ثانوي	173	47.8	165	45.6
5	جامعي	11	3	51	14.1
6	لم يحدد	21	5.8	10	2.8
	المجموع	362	%100	362	%100

توضح النتائج المبينة في الجدول رقم (1) أن الذكور بصورة عامة هم الفئة الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل والأكثر تعرضاً لها في المقابل، إذ تبلغ نسبة الذين ارتكبوا منهم جرائم قتل (95.6%) مقابل (3.9%) فقط من الإناث، وبالمقابل نجد أن (85.1%) من ضحايا جرائم القتل هم من الذكور مقابل (14.9%) فقط من الإناث.

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة كل من (الشناوي، 1988)، و(معاوية، 1410)، و(عبد الرشيد ومخلوف، 2007)، و(أبو عمره، 2010)، التي أجمعت على أن الذكور هم الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل، ويمثلون كذلك النسبة الأعلى بين ضحايا تلك الجرائم، وإن كانت بعض الدراسات تشير إلى تزايد نسبة جرائم القتل لدى الإناث؛ ولكن تظل أدنى مما هو عليه الحال بالنسبة للذكور.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية بصورة عامة، لأن الذكور أكثر تعرضاً لمشكلات الحياة ومصاعبها؛ مما يعرضهم لمواجهة المخاطر بشكل أكبر من الإناث، كما أن التركيب الجسمي للذكر يجعله أقرب إلى ممارسة العنف مقارنة بتكوين الأنثى؛ إن خصوصية المجتمع السعودي بعاداته وثقافته الإسلامية التي تحد كثيراً من احتكاك المرأة بمحيط خارج نطاق الأسرة؛ تقف حاجزاً يبعدها كثيراً ويحول بينها وبين نشوء الدوافع والمسببات المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل، هذا على العكس تماماً بالنسبة للذكور الذين تقع على عاتقهم في الغالب كافة المسؤوليات والمهام مما يجعلهم أكثر عرضة للعوامل الاقتصادية والثقافية والنفسية والاجتماعية المتسببة في ارتكاب جرائم القتل.

وفيما يخص جنسية مرتكبي جرائم القتل في السعودية؛ فقد تبين أن نحو (66%) من الجناة سعوديون مقابل (33%) من غير السعوديين، وكذلك الحال بالنسبة لضحايا جرائم القتل؛ فإن نسبة السعوديين هي الأعلى إذ بلغت (68%) مقابل (32%) من غير السعوديين.

وإذا قارنا هذه النتائج بإحصائيات التعداد السكاني في المملكة لعام 2010م؛ نجد أن من الطبيعي أن تعلق نسبة مرتكبي جرائم القتل من السعوديين على نسبة غير السعوديين، فالإحصائيات تشير إلى أن نسبة السعوديين لعام 2010 بلغت نحو (67%) مقارنة بـ (33%) لغير السعوديين، وهذا يعني أن ارتفاع نسبة السعوديين لا يدل على أن السعوديين هم الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل من غيرهم، وإنما يعد الارتفاع طبعياً نظراً لارتفاع عددهم مقارنة بغيرهم.

ويتبين من الجدول رقم (2) أن فئة المتزوجين هي أكثر الفئات ارتكاباً لجرائم القتل في المجتمع السعودي بنسبة بلغت (61%) والأكثر تعرضاً للقتل بنفس النسبة، تليهم في الترتيب فئة العزاب بنسبة بلغت (30.4%) للجنّة مقابل (33.1%) للمجنّي عليهم، وجاءت في المرتبة الثالثة فئة المطلّقين إذ بلغت نسبة من تورط في القتل (4.4%) مقابل (2.2%) لضحايا جرائم القتل، أما بالنسبة لفئة الأرامل فمن الملاحظ أنه لم يرتكب أيّاً منهم جريمة قتل، بينما بلغت نسبة ضحايا جرائم القتل (1,4%) من إجمالي الضحايا حسب عينة الدراسة.

وقد جاءت هذه النتائج مطابقة لما توصلت إليه كل من دراسة (معاوية، 1410) التي أوضحت أن غالبية مرتكبي جرائم القتل في الدول العربية هم من المتزوجين، ودراسة (عبدالله، 2012) التي بينت أن المتزوجين هم أكثر الفئات إقداماً على القتل في مدينة الرمادي العراقية، وقد يكون تفسير ذلك أن الأعباء المعيشية والمسؤوليات تزداد على المتزوجين أكثر من غيرهم، لأنهم في سعيهم لتلبية متطلبات الحياة الزوجية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها، يتعرضون لكثير من العوامل والمسيبات التي قد تقودهم إلى ارتكاب جريمة القتل. هذا من جانب، ومن جانب آخر يمكن أن تشكل الخلافات الزوجية وعدم الاستقرار الأسري سبباً مباشراً في ارتكاب الجريمة داخل العائلة، أو من الممكن أن تشكل سبباً غير مباشر لارتكاب الجريمة خارج العائلة، حيث تضغط على الشخص وثقله السيطرة على أعصابه وتصرفاته؛ فيرتكب جريمة القتل عند مواجهته لأي صراع أو صدام مهما كان سببه، فإذا أجرينا تحليلاً دقيقاً لجرائم القتل الناتجة عن المضاربات والمشاجرات؛ قد نتبين أن للخلافات الزوجية دوراً مقدراً في وقوعها.

وتوضح نتائج الجدول رقم (2) أن غالبية ضحايا جرائم القتل هم من فئة الشباب من سن (40 سنة فأقل) بنسبة تبلغ (64.9%)، في حين بلغت نسبة مرتكبي جرائم القتل من هم في السن نفسها (58.9%)، أي أن النسب متقاربة بين مرتكبي جرائم القتل وضحاياهم في السعودية، يليهم مرتكبو جرائم القتل من الفئة العمرية (41-50) سنة بنسبة بلغت (30.4%)، مقابل نسبة بلغت (21.5%) لضحايا جرائم القتل من الفئة العمرية نفسها، وأخيراً فقد بلغت نسبة ضحايا جرائم القتل في الفئة العمرية (51 سنة فأعلى) (13.5%) مقابل نسبة بلغت (10.8%) لمرتكبي جرائم القتل.

وتتسق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أجمعت على أن فئة الشباب هي أكثر الفئات ارتكاباً لجرائم القتل، وهي كذلك أكثر الفئات تعرضاً لها وهي دراسات كل من: (الشناوي، 1988)، (معاوية، 1410) (عبدالرشيد ومخلوف، 2007) (أبوعمرة، 2010) (عبدالله، 2011) (عبد المحمود، 2012) ولعل من

المنطقي أن نعزو ذلك إلى أن مرحلة الشباب تمثل مرحلة المسؤولية وازدياد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الواقعة عليهم داخل أسرهم، مع احتمال ضعف أو عدم تأهيلهم وتهيئتهم بشكل كاف لتحمل تلك المسؤوليات والضغوط مما يعرضهم لارتكاب جرائم العنف بصورة عامة، والقتل بصفة خاصة. وكذلك فإن هذه الفئة هي الأكثر تأثراً بما تروج له وسائل الإعلام المختلفة من مفاهيم سلوكية تدعو للعنف وتشجعه وتدعمه ؛ ويمكن أن تبدو هذه النتيجة طبيعية إذا ما علمنا أن نسبة الفئة الشبابية في المملكة العربية السعودية التي يقل معدل أعمارها عن (40) عاماً؛ تمثل الغالبية العظمى من السكان حسب التعداد السكاني لعام 2010م، وعليه فليس بمستغرب ارتفاع نسبة جرائم القتل في هذه الفئة مقارنة بغيرها من الفئات لأنها الأكثر تواجداً في المجتمع السعودي.

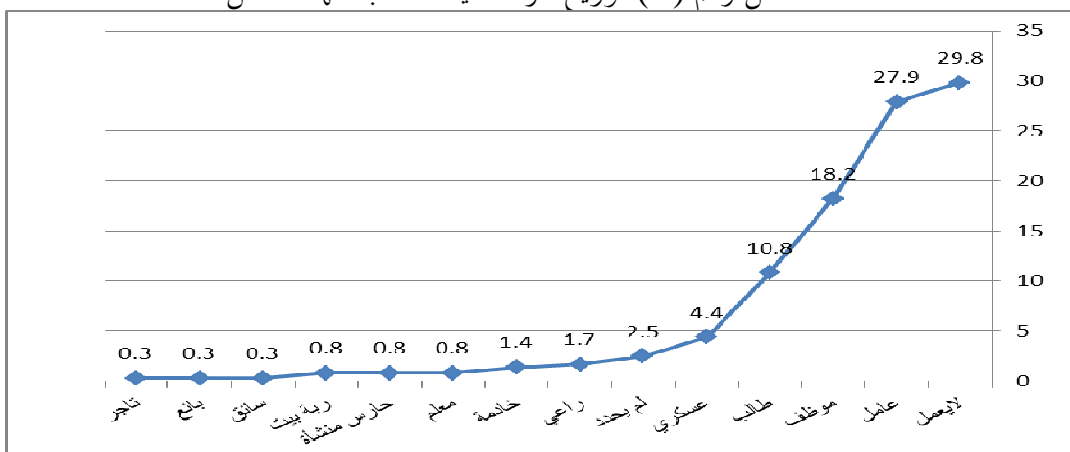
وتشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أن غالبية مرتكبي جرائم القتل في السعودية هم الحاصلون على الثانوية العامة، إذ بلغت نسبتهم (47.8%) من إجمالي مرتكبي جرائم القتل في السعودية، وفي نفس الوقت هم أكثر الفئات تعرضاً للقتل إذ بلغت نسبتهم (45.6%) من إجمالي المجني عليهم، وجاءت فئة الحاصلين على الشهادة المتوسطة في المرتبة الثانية إذ بلغت نسبة مرتكبي جرائم القتل منهم (38.4%)، واحتلت كذلك المرتبة نفسها كضحايا لجرائم القتل بنسبة بلغت (25.7%)، أما أقل الفئات ارتكاباً لجرائم القتل فهم الحاصلون على الشهادة الابتدائية بنسبة بلغت (0.8%) وهم كذلك أقل الفئات تعرضاً للقتل بنسبة بلغت (3.6%).

وجاءت هذه النتائج مخالفة — نوعاً ما — لما توصلت إليه الدراسات التي استعرضناها سابقاً، فقد أجمعت نتائج دراسات كل من (عبد الرشيد ومخلوف، 2007) و (عبدالله، 2011) و(الغامدي، 2010) و(معاوية، 1410) و(المحمود، 2012) على تدني المستوى التعليمي لمرتكبي جرائم القتل، وأوضحت أن غالبية الجناة من الأميين أو الحاصلين على شهادات أقل من المتوسطة، وعموماً فإن الحاصلين على الشهادات المتوسطة والثانوية يمكن اعتبارهم أيضاً من الفئات منخفضة التعليم على الرغم من أنهم أفضل حالاً من الأميين أو الحاصلين على أقل من الشهادة المتوسطة.

ويرى الباحث أن تواضع مستوى الوعي لم يكن سبباً رئيساً للقتل، ذلك أن غالبية المتورطين في جرائم القتل حاصلون على تعليم الثانوي أو متوسط، ومن هم في هذه الفئة في الغالب ترفع عنهم الجهالة. إلا أن تقارب المستوى التعليمي للجاني والضحية قد يبرر أن جرائم القتل في المجتمع السعودي تعود في أغلب الأحيان لخلاف شخصي بين الجاني والضحية وعدم تقبل الآخر في فكره.

مهنة القاتل:

الشكل رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب مهنة القاتل

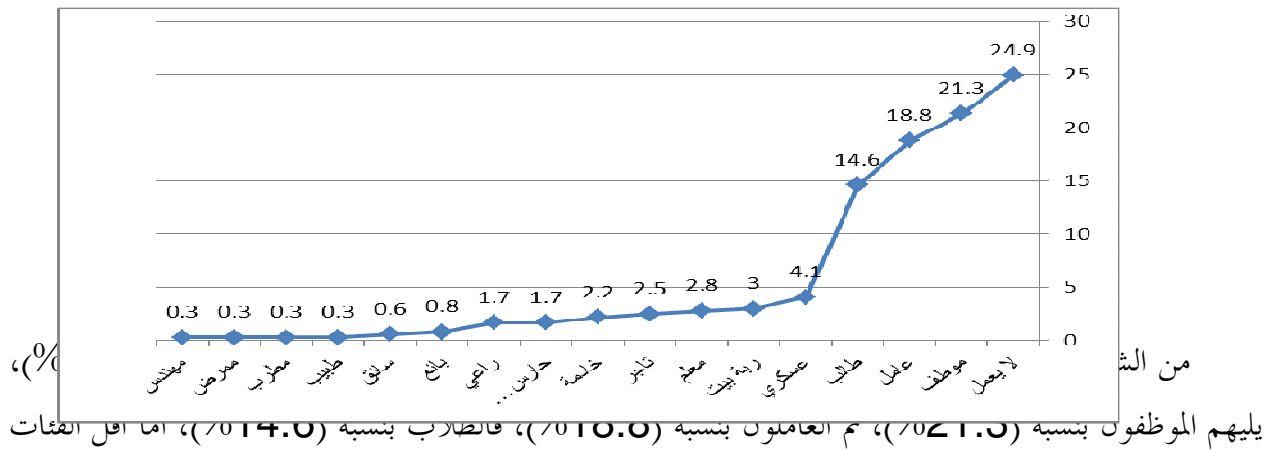


بين الشكل رقم (1) أن غالبية مرتكبي جرائم القتل في المملكة العربية السعودية هم من غير العاملين فقد بلغت نسبتهم (29.8%)، أما بخصوص الذين يعملون؛ فإن الفئة الأكثر تورطاً في جرائم القتل هم العمال فقد بلغت نسبة الجناة منهم (27.9%)، وفي المرتبة الثالثة يأتي الموظفون بنسبة بلغت (18.2%)، يليهم الطلاب بنسبة (10.8%)، أما الفئات الأقل ارتكاباً لجرائم القتل في المجتمع السعودي فهم التجار والبائعون والسائقون ، بالإضافة إلى ربات البيوت وحراس المنشآت والمعلمين.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسي (عبدالله، 2011) و(عبد المحمود، 2012) اللتين أكدتا على أن العاطلين عن العمل هم الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل، وكذلك اتفقت دراستا (معاوية، 1410) و(عبد المحمود، 2012) فيما يختص بالذين يعملون، فقد أكدتا أن فئة العمال هي الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل.

ويبدو جلياً ارتباط نتائج هذه الدراسة ببعضها البعض، إذ أكدت النتائج السابقة أن من أهم سمات مرتكبي جرائم القتل في السعودية أنهم من فئة الشباب، وأن مستوياتهم التعليمية تنحصر في الغالب ما بين المتوسط والثانوي، وأنهم غالباً من الذكور. وعليه فليس من المستغرب أن تكون غالبية من اتصف بتلك الصفات عاطلين عن العمل، وفي حالة ما إذا كانوا من العاملين؛ فمن غير المتوقع حصولهم على فرص وظيفية جيدة، فهم على الأرجح ينتمون إلى فئة العمال، كما يمكن ملاحظة أن فئة ربات البيوت تعتبر من أقل الفئات ارتكاباً لهذه الجريمة نظراً لأن جُل من يرتكبون جرائم القتل ذكور..

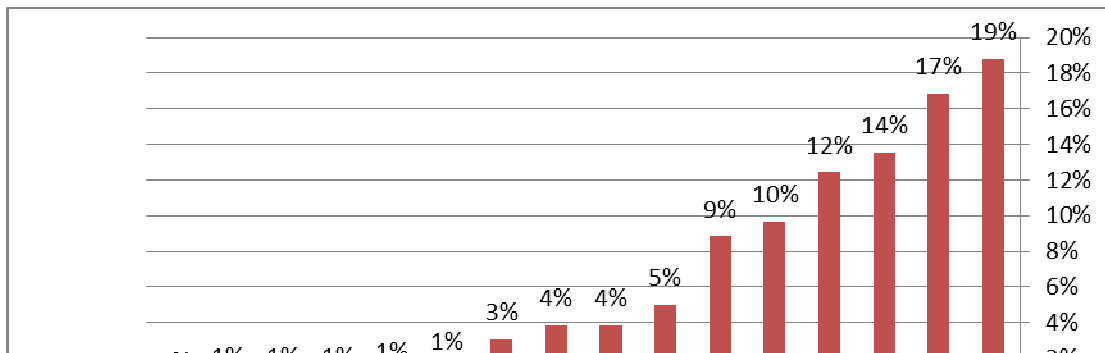
مهنة المقتول: شكل رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمهنة المقتول



تعرضاً لجرائم القتل في المملكة فهم المهندسون والمرضون والمطربون والأطباء بنسبة بلغت (0.3%) لكل فئة.

السؤال الثاني: ما هي أسباب جرائم القتل بالسعودية؟

شكل رقم (3): أسباب ارتكاب جرائم القتل في المملكة العربية السعودية



يبين الشكل رقم (3) أن غالبية جرائم القتل في السعودية تسببت فيها الخلافات الشخصية بنسبة بلغت (19%)، وفي المرتبة الثانية جاءت المشاجرات كسبب هام جداً في وقوع تلك الجرائم في المجتمع السعودي بنسبة بلغت (17%)، تلتها السرقات بنسبة (14%) ثم الخلافات العائلية بنسبة (12%) ثم الحصول على المال بنسبة (10%)، وحلّ تناول المسكرات والمخدرات في المرتبة السادسة من حيث الأهمية بنسبة بلغت (9%)، بينما نجد أن أقل العوامل الدافعة إلى جرائم القتل في السعودية هي: عقوق الوالدين، الهروب من السجن، الدفاع عن النفس، الدوافع العرقية، الخلافات القبلية.

وتوافقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (القحطاني، 2002) التي أكدت على أن المشاجرات تعد من أهم دوافع ارتكاب جرائم القتل في مدينة الرياض، وكذلك اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (معاوية، 1410) التي أكدت بدورها أن الخلافات الآنية والمشاجرات تدخل ضمن أكثر العوامل الدافعة إلى ارتكاب جرائم القتل.

وبالرجوع لقائمة دوافع ارتكاب جرائم القتل في المجتمع السعودي بصورة عامة سيلاحظ أن الأسباب المتعلقة بالجوانب القبلية والدينية ضعيفة جداً مقارنة ببقية الأسباب؛ وهذا مؤشر واضح على أن المجتمع السعودي لا تتفاعل فيه هذه الأنواع من المشكلات رغم ما يتسم به من مظاهر القبلية والتدين الأمر الذي يعطي دلالة إلى ارتفاع مستوى الوعي لدى شريحة كبيرة من أفراد المجتمع السعودي

السؤال الثالث: ما هي طبيعة العلاقة بين السمات الشخصية لمرتكبي جرائم القتل والأسباب التي تدفعهم لارتكاب تلك الجرائم؟

1- الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (2): أسباب جرائم القتل وعلاقتها بالحالة الاجتماعية للقاتل

المجموع	الحالة الاجتماعية للقاتل				أسباب القتل
	مطلق	لم يحدد	متزوج	أعزب	
49	0	0	1	48	السرقه
18	0	0	5	13	العرض والشرف
32	0	5	13	14	المسكرات والمخدرات

14	0	0	5	9	العبث بسلاح ناري
14	0	0	5	9	أمراض نفسية
45	0	0	42	3	خلاف عائلي
2	0	0	1	1	دفاع عن النفس
5	0	0	5	0	أسباب غامضة
2	0	0	2	0	هروب من السجن
35	0	0	34	1	المال
61	16	1	40	4	مشاجرة
1	0	0	1	0	عقوق والدين
2	0	0	1	1	دافع عقدي
3	0	0	2	1	خلاف قبلي
11	0	0	11	0	خلاف على أرض
68	0	9	53	6	خلاف شخصي
362	16	15	221	110	المجموع

توضح نتائج الجدول رقم (2) أن الخلاف الشخصي يعدُّ من أبرز الأسباب المؤدية إلى القتل لدى المتزوجين يليه الخلاف العائلي، ثم المشاجرة، ثم المال، ثم المخدرات والمسكرات، في حين أن السرقة تمثل أبرز الأسباب المؤدية إلى القتل بين العزاب هي ، ثم المسكرات والمخدرات، ثم جرائم الشرف والعرض، أما المشاجرة فتتمثل أولوية الأسباب المؤدية إلى القتل بين فئة المطلقين.

واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة (معاوية، 1410) التي أكدت على أن المتزوجين هم أكثر الفئات ارتكاباً لجرائم القتل، وأن المشاجرات والخلافات الآتية هي أبرز العوامل التي تدفعهم إلى ارتكاب تلك الجريمة ؛ كما تتفق نتائجها مع الاتجاه الاجتماعي لتفسير جرائم القتل الذي يرى أن جريمة القتل ترتبط بأرضية اجتماعية واسعة تضم مجموعة من العوامل والمواقف الثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تكون مسئولة عن تكوين وتطوير بعض الأنماط الإجرامية، فقد أشار أنصار هذا الاتجاه إلى دور التفكك الأسري والضغط الأسرية في تنامي العنف داخل الأسرة والمجتمع بصورة عامة.

وبما أن المتزوجين هم أكثر الفئات ارتكاباً لجرائم القتل في المجتمع السعودي؛ إلا أن من الطبيعي أن تكون الخلافات الشخصية والمشاجرات والخلافات العائلية من أهم الأسباب الرئيسية لتلك الجرائم، فمعظم الجناة — كما تبين سابقاً — من صغار السن ذوي المستوى التعليمي المنخفض والعاطلين عن العمل، كل هذه السمات تجعل من الصعب عليهم مواجهة الضغوط والمشكلات سواءً كانت العائلية أو الشخصية والتصدي لها

بالحكمة، وإنما من المتوقع اندفاعهم واستخدامهم للعنف في أغلب الأحيان لحل تلك المشاكل مما يكون سبباً قوياً في ارتكابهم لجرائم القتل.

وإذا نظرنا إلى عدد جرائم القتل التي ارتكبتها المتزوجون بسبب المال نجدها كبيرة جداً مقارنة بغير المتزوجين، ففي حين أن هنالك جريمة واحدة فقط ارتكبتها غير المتزوجين بسبب المال؛ نجد أن (34) جريمة من أصل (35) ارتكبتها المتزوجون للسبب نفسه، ، وقد يكون لعمل الزوجة وحصولها على المال دور في تفسير هذه النتيجة، إذ تنشأ مشكلات كثيرة في هذا الشأن.

ومن الملاحظ أن نسبة ارتكاب المتزوجين لجرائم العرض والشرف قليلة جداً ولم يتجاوز عددها (5) جرائم من أصل (221) جريمة، أي بنسبة (2%) فقط، مما يشير إلى أن للمجتمع السعودي قيم وعادات وتقاليد صارمة تحول دون انتشار مثل هذا النوع من الجرائم داخل الأسر والعوائل.

وفي نفس الوقت نجد أن غير المتزوجين ارتكبوا (13) جريمة قتل من أصل (110) لأسباب تتعلق بالعرض والشرف، أي بنسبة (11.8%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمتزوجين، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (القحطاني، 2002) التي أكدت على أن أغلب جرائم القتل التي شهدتها مدينة الرياض كانت وراءها أسباب نسائية بصورة عامة، والعلاقات الجنسية غير المشروعة بصفة خاصة، وهذه النتيجة تتكامل مع نتيجة الدراسة الحالية التي تؤكد على أن العزاب هم الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل لأسباب تتعلق بالعرض والشرف، وهذا النوع من الجرائم يقترفه — على الأرجح — العُزَّاب تحت وطأة الشهوة الجنسية في ظل تردي أحوالهم الاقتصادية وعدم مقدرتهم على الزواج من ناحية، ولتأثرهم بما تعرضه وسائل الإعلام من مشاهد مثيرة للغريزة الجنسية، بالإضافة إلى ما تتيحه شبكات الإنترنت من مواقع إباحية، وكذلك ما لمواقع التواصل الاجتماعي من أثر في التواصل بين الرجل والمرأة في المجتمع السعودي الذي يتسم بأنه محافظ ويمنع اختلاط الجنسين.

ويمكن ملاحظة أن الأسباب التي تدفع غير المتزوجين إلى ارتكاب جرائم القتل تختلف بشكل كبير عن الدوافع الخاصة بالمتزوجين، فالعزاب يرتكبون جرائم القتل غالباً من أجل السرقة أو تحت تأثير المخدرات والمسكرات، وهذا يمكن تبريره في ضوء الاتجاه الاقتصادي المفسر لجريمة القتل، والذي يركز على عاملي البطالة والفقر باعتبارهما أهم دافعين إلى الجريمة، وكذلك يمكن تفسيره في ضوء الاتجاه الاجتماعي النفسي الذي يرى أن الإحباط والفراغ من أهم دوافع الإقدام على مثل هذا النوع من الجرائم، والفرد الذي يجمع بين عوامل البطالة وضعف المستوى التعليمي وعدم الزواج؛ يمكن أن يكون محبطاً وبالتالي يلجأ إلى السرقة ويستهو به عالم المخدرات والمسكرات ومن ثم يترلق في مستنقع الإحرام ولن يبالي بالتعدي على الغير والقتل.

أما فيما يتعلق بفئة المطلقين فإنها الأقل ارتكاباً لجريمة القتل في المجتمع السعودي، ويمكن ملاحظة أن الشجار كان سبباً رئيسياً لكافة الجرائم التي ارتكبوها، ولعل ذلك يمكن تفسيره في ظل الأسباب المؤدية إلى الطلاق في المجتمع السعودي، وهي في طابعها الأعم اقتصادية محضة، مما يجعل المطلق محبطاً، وبالتالي لا يتحكم في مشاعره، ويسهل أن ينجر في مشاجرات قد تضطره إلى ارتكاب جرائم القتل.

2- المستوى التعليمي:

جدول رقم (3) أسباب جرائم القتل وعلاقتها بالمستوى التعليمي للقاتل

المجموع	المستوى التعليمي للقاتل						أسباب القتل
	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	لم يحدد	
49	0	0	1	48	0	0	السرقه
18	0	2	5	11	0	0	العرض والشرف
32	0	1	14	17	0	0	المسكرات والمخدرات
14	0	0	5	9	0	0	العبث بسلاح ناري
14	0	0	5	9	0	0	أمراض نفسية
45	13	0	1	3	11	17	خلاف عائلي
2	0	0	1	1	0	0	دفاع عن النفس
5	0	0	5	0	0	0	أسباب غامضة
2	0	0	2	0	0	0	هروب من السجن
35	0	0	34	1	0	0	المال
61	0	0	56	4	0	1	مشاجرة
1	0	0	1	0	0	0	عقوق والدين
2	0	0	1	1	0	0	دافع عقدي
3	0	0	2	1	0	0	خلاف قبلي
11	2	0	6	0	0	3	خلاف على أرض
68	0	0	0	68	0	0	خلاف شخصي
362	15	3	139	173	11	21	المجموع

توضح نتائج الجدول رقم (3) أن أكثر جرائم القتل التي ارتكبت لم يتعد المستوى التعليمي لمقترفيها مرحلة الثانوية العامة، بينما تركزت أسبابها الرئيسية في الخلاف الشخصي ثم السرقة، وجاء بعدهم في الترتيب أصحاب التعليم المتوسط ويسبب المشاجرة ثم المال فالمخدرات والمسكرات.

ويرى الباحث أن جرائم القتل قد تعود إلى عوامل نفسية عديدة ترتبط بعدم تكيف الأفراد مع عدة ضغوط اجتماعية واقتصادية بجانب قلة ذات اليد، وكذلك بروز ظاهرة المخدرات التي ثبت ارتباطها بجرائم القتل في الدراسة الحالية، حيث نجد معظمها ذا علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمخدر، وبالتأثير الذي يحدثه على عقل الانسان فيجعله يتصرف دون وعي منه أو إدراك للعواقب ، فمن الممكن أن يرتكب أي جريمة تحت تأثير المخدر، لأنه لا يكون لحظتها في كامل وعيه، ولا يدرك ما يفعل، لذلك بدأت تظهر جرائم لم تكن معروفة في

المجتمع ولا متوقعة؛ بل ومنكرة ويذهب الظن إلى أنها عابرة للحدود وهي في الواقع نتاج لارتباط سلوك الجاني بالمخدر وخضوعه لتأثيراته. ويقترن العامل الثاني بالضائقة المعيشية، فعندما تمتد بطالة أي فرد طويلاً نتيجة التغيرات الاقتصادية التي ترمي بثقلها عليه، ويلازمة الإخفاق في الحصول على وظيفة تكفل له توفير متطلباته واحتياجاته؛ فقد يتجه إلى الجريمة ليتخلص من الحياة أو لتغيير الواقع الاقتصادي الذي يعيشه.

3- الجنس:

جدول رقم (4) أسباب جرائم القتل وعلاقتها بجنس القاتل

المجموع	جنس القاتل			سبب القتل
	لم يحدد	ذكر	أنثى	
49	0	49	0	السرقه
18	0	12	6	العرض والشرف
32	0	27	5	المسكرات والمخدرات
14	0	14	0	العبث بسلاح ناري
14	0	14	0	أمراض نفسية
45	0	45	0	خلاف عائلي
2	0	2	0	دفاع عن النفس
5	0	5	0	أسباب غامضة
2	0	2	0	هروب من السجن
35	0	35	0	المال
61	2	56	3	مشاجرة
1	0	1	0	عقوق والدين
2	0	2	0	دافع عقدي
3	0	3	0	خلاف قبلي
11	0	11	0	خلاف على أرض
68	0	68	0	خلاف شخصي
362	2	346	14	المجموع

توضح نتائج الجدول رقم (4) أن من أبرز الأسباب المؤدية إلى القتل بين الذكور تتمثل في الخلاف الشخصي تليه المشاجرة، ثم السرقة، ثم الخلاف العائلي ثم المال ؛ وكما أشرنا سابقاً؛ فإن الذكور يمثلون الفئة الأكثر تحملاً لمسؤوليات أسرهم ولمشكلات الحياة العصرية بشكل عام؛ خصوصاً في المجتمع السعودي، وهو مجتمع محافظ يعتمد على الرجل في تحمل كافة تبعات الحياة ومشاكلها، ولعل ذلك يفسر أن الخلافات الشخصية

والمشاجرة هما على رأس قائمة المسببات التي تدفع الذكور إلى ارتكاب جرائم القتل، لأنهم يميلون غالباً إلى العنف أكثر من الإناث.

ومن ناحية أخرى نجد أن السرقة تعد سبباً هاماً يدفع الذكور إلى ارتكاب جرائم القتل، وهذا يمكن تفسيره في إطار اعتماد المجتمع على الذكر في توفير متطلبات الحياة، وإذا ما وضعنا في الاعتبار العوامل الأخرى التي برزت في هذه الدراسة، مثل: ضعف المستويات التعليمية والبطالة؛ يمكننا فهم ما يدفع الذكور إلى الإقدام على السرقة وارتكاب جرائم القتل بسببها.

ومن جانب آخر تختلف نتائج الإناث عن الذكور، فعلى الرغم من قلة عدد جرائم الإناث — (14) جريمة قتل فقط من أصل (362) — إلا أن أبرز أسباب القتل لديهم تنحصر في العرض والشرف ثم المسكرات والمخدرات، ولعل ذلك يمكن فهمه بالنظر إلى واقع المجتمع السعودي المحافظ الذي يعامل المرأة بقسوة وحساسية عالية، فيحافظ عليها من الاختلاط بالآخرين خارج نطاق المحارم.

4- الجنسية:

جدول رقم (5) أسباب جرائم القتل وعلاقتها بجنسية القاتل

المجموع	جنسية القاتل			سبب القتل
	لم يحدد	غير سعودي	سعودي	
49	0	12	37	السرقة
18	0	9	9	العرض والشرف
32	1	17	14	المسكرات والمخدرات
14	0	2	12	العبث بسلاح ناري
14	0	0	14	أمراض نفسية
45	0	0	45	خلاف عائلي
2	0	1	1	دفاع عن النفس
5	0	0	5	أسباب غامضة
2	0	0	2	هروب من السجن
35	0	1	34	المال
60	1	50	9	مشاجرة
1	0	0	1	عقوق والدين
2	0	0	2	دافع عقدي
3	0	0	3	خلاف قبلي
11	0	0	11	خلاف على أرض

المجموع	جنسية القاتل			سبب القتل
	لم يحدد	غير سعودي	سعودي	
68	2	26	40	خلاف شخصي
361	4	118	239	المجموع

توضح نتائج الجدول رقم (5) أن غالبية مرتكبي جرائم القتل سعوديون ومن أبرز أسبابها الخلاف العائلي، يليه الخلاف الشخصي، ثم السرقة، والمال.

ومن الملاحظ أن كافة جرائم القتل التي نشرتها الصحف السعودية في الفترة من (2009 إلى 2012) ارتكبتها سعوديون نتيجة لخلاف عائلي، في حين لم يرتكب الوافدون أية جريمة قتل لهذا السبب، ولعل ذلك يمكن تفسيره في ظل ما يواجهه السعوديون من مشكلات اجتماعية تهدد كيان أسرهم، ولعل ارتفاع معدلات الطلاق بينهم والذي تؤكد العديد من التقارير والدراسات؛ يُعدُّ مؤشراً آخر إلى تلك المشكلات ؛ كما يمكن اصطحاب النتائج السابقة في تفسير هذه النتيجة، فطالما أن المتزوجين هم أكثر الفئات ارتكاباً لجرائم القتل، وطالما أن العاطلين عن العمل هم كذلك الأكثر إقداماً عليها، وطالما أن المستويات التعليمية لمعظم مرتكبيها منخفضة؛ فمن الطبيعي أن تنشأ خلافات تهدد أمن واستقرار الأسرة السعودية ؛ وتبرز الخلافات الشخصية كثاني أهم الأسباب التي تدفع السعوديين إلى ارتكاب جرائم القتل، وهذا يخضع — كما فسرنا من قبل — إلى عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية مرتبطة بالشخصية السعودية، وكيفية إدارتها للخلافات والصراعات الشخصية ؛ أما السرقة والمال كسببين هامين يدفعان السعوديين إلى ارتكاب جرائم القتل، فنجد أن لهما ارتباطاً وثيقاً بالنظرية الاقتصادية التي تفسر الإقدام على القتل من خلال الحاجة والعوز، وكذلك يمكن تفسيرهما في إطار السمات الشخصية للقاتل في المجتمع السعودي التي أبرزتها الدراسة سابقاً، فتوضع الأحوال المعيشية مع ضعف المستويات التعليمية وانتشار البطالة أسباب دافعة إلى تزايد معدلات حالات السرقة كوسيلة للحصول على المال وتحسين الأوضاع مما يعرض الجاني لارتكاب جرائم القتل ؛ أما بالنسبة لغير السعوديين فإن جُلهم يرتكبون جرائم القتل بسبب ال مشاجرات آنية يمكن أن تعزى إلى اختلاف ثقافات عادات تقاليد هؤلاء الوافدين إلى السعودية بحثاً عن العمل في الغالب الأعم، فمن الطبيعي حدوث مشاجرات واختلافات في وجهات النظر بين أشخاص قادمين من بيئات مختلفة ؛ وبصورة عامة تبين النتائج أعلاه مدى التباين الواضح في أسباب ارتكاب جرائم القتل تبعاً لاختلاف الجنسيات مما يشير إلى ما للبيئة المحيطة وجماعة الرفاق وغيرهما من أثر كبير في ارتكاب جرائم القتل.

5- العمر:

جدول رقم (6) أسباب جرائم القتل وعلاقتها بعمر القاتل

المجموع	عمر القاتل					سبب القتل
	من 51 سنة فأعلى	من 41- من	من 31- من 40 سنة	من 21- من 30 سنة	20 سنة فأقل	

		50 سنة				
49	0	1	4	23	21	السرقه
18	0	5	0	4	9	العرض والشرف
32	4	9	7	7	5	المسكرات والمخدرات
14	0	5	0	9	0	العبث بسلاح ناري
14	0	5	0	9	0	أمراض نفسية
45	0	11	31	3	0	خلاف عائلي
2	0	1	0	0	1	دفاع عن النفس
5	0	5	0	0	0	أسباب غامضة
2	0	2	0	0	0	هروب من السجن
35	0	34	1	0	0	المال
61	35	17	0	1	8	مشاجرة
1	0	1	0	0	0	عقوق والدين
2	0	1	0	1	0	دافع عقدي
3	0	2	0	1	0	خلاف قبلي
11	0	11	0	0	0	خلاف على أرض
68	0	0	62	6	0	خلاف شخصي
362	39	110	105	64	44	المجموع

توضح نتائج الجدول رقم (6) أن الغالبية العظمى من جرائم القتل التي ارتكبتها صغار السن أي من هم في الفئة العمرية (أقل من 20 عام) والفئة العمرية (21 إلى 30 عام) كانت بسبب السرقة، ولعل ذلك يبدو منطقياً طالما أنهم في مقتبل العمر وليسوا في مستوى الإدراك، والالتزام بقيم التدين، ولم يتشكل لديهم الوعي الكافي بأهمية التمسك بتقاليد المجتمع التي تدم السرقة، وتعتبرها سلوكاً منحرفاً، وأن من يمارسه يصبح موصوماً به ومنبوذاً في المجتمع، هذا بالإضافة إلى حالة البطالة التي يعيشونها في الغالب، وبالتالي تستهويهم السرقة مصدراً سهلاً لكسب أموال تخرجهم من تحت وطأة الفقر وذل الحاجة، أو يندفعون إليها بتأثير رفقاء السوء، ولذلك لا يتورعون عن استخدام العنف في حالة افتضاح أمرهم، أو لمواصلة تنفيذ مخططاتهم بالتخلص من يتصدى لمقاومتهم.

أما الفئة العمرية (31 إلى 40 عام) فهي الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل بسبب الخلاف الشخصي، وذلك يمكن تبريره بتشعب العلاقات في هذه الفترة الزمنية مع ازدياد ضغوطات الحياة، مع الوضع في الاعتبار شخصية الفرد

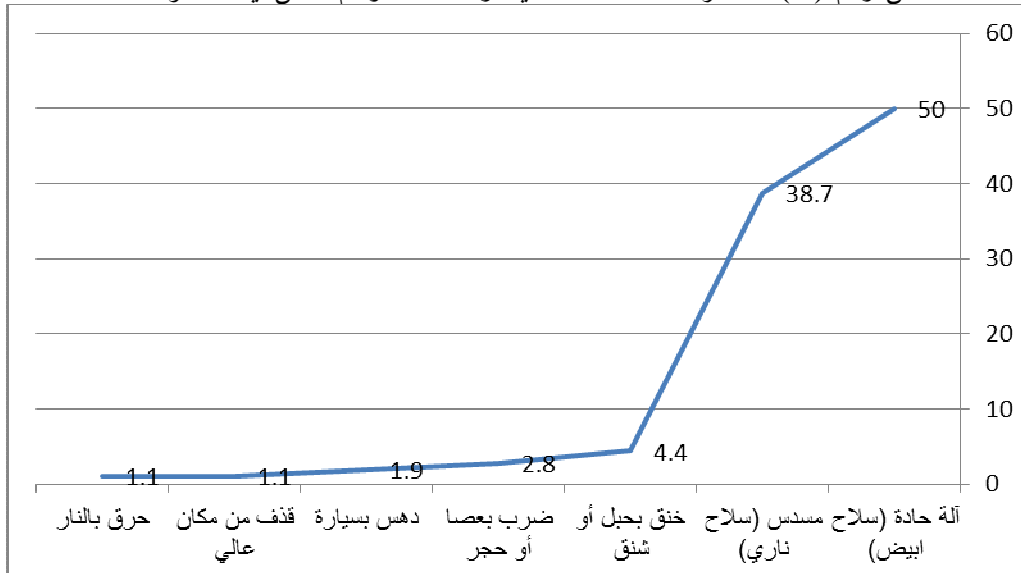
السعودي التي لا تتقبل الآخر. وتأتي الخلافات العائلية في المرتبة الثانية كسبب هام لإقدام منتسبي هذه الفئة العمرية على ارتكاب جرائم القتل، ولعل ذلك يمكن تفسيره بأن هذه الفترة الزمنية تتمثل على الأرجح في السنوات الأولى من الزواج التي تثور فيها الخلافات العائلية بسبب حداثة التقارب والتعامل بين الزوجين، وما قد يكتشفه أحدهما من سلبيات وصفات لدى قرينه كانت خافية عليه، وتزداد حدة هذه الخلافات عادة مع تدخل الأهل والأقارب، مما يجعلها تتجاوز مجرد الطلاق والانفصال إلى مرحلة ارتكاب جريمة القتل.

أما مسببات جرائم القتل لدى الفئة العمرية (41 الى 50 عام) فتتركز حول المال، ولعل ذلك يعود إلى أن الانسان في هذه المرحلة يعيش في الغالب حالة من النضج والرشد، ويكون تركيزه بصورة كبيرة على كيفية جمع المال والمحافظة عليه، لذلك ليس من الغريب أن ترتكب جرائم القتل من أجله.

ولعل من المستغرب أن تشكل المشاجرات سبباً رئيسياً دافعاً لارتكاب جرائم القتل لدى فئة من تجاوزت أعمارهم 50 عاماً؛ لأن من يبلغ هذه المرحلة العمرية يكون عادة ناضج التجربة واسع الخبرة، يتسم بالحكمة، ويتحلى بالقيم والمبادئ الإسلامية مما يجعله في منأى عن الدخول في مشاجرات أو افتعالها مع أحد؛ لكن يمكن تبرير هذه النتيجة باعتبار أن هؤلاء قد وصلوا إلى عتبات مرحلة التقاعد أو بلغوها بالفعل وهي مرحلة لها تبعاتها ومشاكلها ومصاعبها، فالإنسان حين يتقاعد ينتابه شعور بعدم أهميته وربما تسيطر عليه مزاجية متقلبة وسيئة ويستحوذ عليه ضيق نفسي ينعكس على تصرفاته، خاصة إذا لم يخطط لهذه المرحلة بشكل سليم ، لذلك قد يبلغ درجة عالية الحساسية إزاء كثير من الأمور؛ مما يدفعه افتعال المشاجرات لأتفه الأسباب وبالتالي ارتكاب جرائم القتل .

السؤال الرابع: ما هي الأدوات المستخدمة لارتكاب جرائم القتل بالمجتمع السعودي؟

شكل رقم (4): الأدوات المستخدمة في ارتكاب جرائم القتل في السعودية



يلاحظ من الشكل رقم (4) فإن أكثر الأدوات استخداماً في ارتكاب جرائم القتل في السعودية هي الآلة الحادة (السلاح الأبيض) بنسبة بلغت (50%)، يليها السلاح الناري بنسبة بلغت (38.7%)، في حين توزعت النسبة الباقية والبالغة (11.3%) على الأدوات الأخرى المتمثلة في الشنق والحرق بالنار والدهس بالسيارة والضرب بعصا أو القذف من مكان عالي.

وبالنظر إلى الشكل السابق؛ يمكننا تصنيف الأدوات المستخدمة في جرائم القتل في السعودية إلى قسمين؛ أولهما: الأدوات الأكثر استخداماً في الجريمة وهي السلاح الأبيض والسلاح الناري، وثانيهما: الأدوات الأقل استخداماً في ارتكاب الجريمة وهي: الخنق بالحبل، الضرب بعصا أو حجر، الدهس بسيارة، القذف من مكان مرتفع، الحرق بالنار.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (أبو عمر، 2010م) التي بينت أن وجود الأسلحة بيد الأفراد ساهم إلى حد كبير في ازدياد جرائم القتل، لأن الأسلحة الحادة متوفرة بكثرة بطبيعة الحال، كما أن السلاح الناري منتشر بين المواطنين السعوديين، وقد يرجع ذلك لثقافة المجتمع القبلية وعاداته وتقاليده. وكذلك تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عبدالمحمود، 2012) الذي أكد أن أكثر أنواع الأسلحة استخداماً في جرائم القتل في الدول العربية هو السلاح الناري ثم السكاكين. كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (معاوية، 1410) من أن أكثر الأدوات استخداماً في جرائم القتل في الدول العربية هي السكاكين والآلات الحادة والأدوات الرضاة والأسلحة النارية.

السؤال الخامس: هل هنالك علاقة ارتباطية بين السمات الشخصية لمرتكبي جرائم القتل والأدوات التي يستخدمونها في ارتكاب الجريمة؟

جدول رقم (7): العلاقة بين السمات الشخصية للقاتل والأدوات المستخدمة في ارتكاب جرائم القتل في

السعودية

أداة القتل		السمات
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الشخصية للقاتل
0.000	-.383**	الحالة الاجتماعية
0.665	0.023	المستوى التعليمي
0.000	-.474**	الجنس
0.000	.393**	الجنسية
0.000	-.433**	العمر

المهنة	-.373**	0.000
--------	---------	-------

** دالة عند مستوى (0.01) أو أقل.

يبين الجدول رقم (7) أن هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين الحالة الاجتماعية للقاتل والأداة التي يستخدمها في القتل، وهذه العلاقة تتسم بأنها علاقة عكسية مما يدل على أن المتزوجين والذين هم الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل يستخدمون أدوات قتل أقل قسوة من غير المتزوجين، ولكن وعلى الرغم من معنوية العلاقة؛ إلا أنها تظل علاقة ضعيفة (0.38).

ومن الملاحظ عدم وجود علاقة ارتباط بين المستوى التعليمي للقاتل والأداة التي يستخدمها في جريمة القتل. بينما نجد أن هنالك علاقة ارتباطية عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين جنس القاتل وأداة جريمته، فالذكور الذين هم أكثر ارتكاباً لجرائم القتل يستخدمون في جرائمهم أدوات قتل أقل قسوة مما يستخدمه الإناث.

وكذلك يتبين لنا من نتائج الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط طردي بين جنسية القاتل وأداة القتل، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) مما يشير إلى أن السعوديين والذين هم الأكثر ارتكاباً للجريمة يستخدمون في جرائمهم أدوات أكثر قسوة وحدة من غيرهم من الجنسيات الأخرى.

كما تتبين علاقة الارتباط العكسي ذات المدلول الإحصائي عند مستوى معنوية (0.01) بين عمر الجاني والأداة المستخدمة في القتل، مما يشير إلى أنه كلما زاد عمر القاتل؛ قلَّت حدة وقسوة الأداة التي يستخدمها في القتل.

ويتضح كذلك أن هناك علاقة ارتباطية عكسية بين مهنة القاتل والأداة التي يستخدمها في القتل، فالعاطلون عن العمل والعمال يستخدمون أدوات قتل أقل حدة من أصحاب المهن الأخرى.

السؤال السادس - هل هنالك علاقة ارتباطية بين السمات الشخصية للمقتول ونوع جريمة القتل المرتكبة؟

جدول رقم (8): العلاقة بين السمات الشخصية للقاتل ونوع جرائم القتل في السعودية

نوع القتل	السمات الشخصية للمقتول	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الحالة الاجتماعية	.116*	0.014
المستوى التعليمي	.164**	0.001
الجنس	-.562**	0.000
الجنسية	.534**	0.000
العمر	-.370**	0.000

0.000	-0.529**	المهنة
-------	----------	--------

** دالة عند مستوى (0.01) أو أقل.

يبين الجدول رقم (8) وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لكنها علاقة ضعيفة جداً بين كل من الحالة الاجتماعية للمجني عليه ونوع جريمة القتل التي ارتكبت في حقه، فالمتزوجون يقتلون عمداً مقارنة بغير المتزوجين.

وكذلك توجد علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين المستوى التعليمي للمجني عليه ونوع جريمة القتل المرتكبة في حقه، لكنها علاقة ضعيفة جداً، وهذا يشير إلى أن الحاصلين على الشهادات المتوسطة والثانوية يسقطون ضحية القتل العمد أكثر من غيرهم.

وتشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية متوسطة لكنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين جنس المقتول ونوع جريمة القتل، فالذكور كثيراً ما يقعون ضحية القتل الخطأ مقارنة بالإناث.

كما توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين جنسية المقتول ونوع جريمة القتل، وهي علاقة طردية متوسطة القوة، مما يدل على أن السعوديين يتعرضون للقتل العمد أكثر من غيرهم.

وكذلك هنالك علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين عمر المجني عليه ونوع جريمة القتل، وهي علاقة عكسية ضعيفة، مما يشير إلى أن صغار السن يتعرضون للقتل الخطأ أكثر من غيرهم.

وأيضاً هنالك علاقة ارتباط معنوية ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين مهنة المجني عليه ونوع جريمة القتل، وهي علاقة عكسية متوسطة القوة، مما يدل على أن العاطلين عن العمل العمال يتعرضون لجرائم القتل الخطأ أكثر من غيرهم.

السؤال السابع: ما هي المدن التي وقعت بها جرائم القتل في السعودية ؟

جدول رقم (9) يوضح المدينة التي وقعت فيها جرائم القتل في السعودية

النسبة	العدد	المدينة
6.4	23	المدينة المنورة
2.2	8	نجران
1.4	5	وادي الدواسر
7.5	27	مكة المكرمة
9.4	34	جازان
2.5	9	عسير
3.6	13	القصيم
0.8	3	عرعر
6.9	25	الطائف

النسبة	العدد	المدينة
2.2	8	تبوك
10.2	37	الدمام
22.4	81	الرياض
2.5	9	خميس مشيط
2.2	8	حفر الباطن
4.1	15	حائل
7.7	28	جدة
2.5	9	الجوف
3.9	14	الباحة
1.7	6	أبها
100	362	المجموع

توضح نتائج الجدول رقم (9) أن جرائم القتل في المملكة العربية السعودية تنتشر في المدن الكبيرة والحدودية، إذ نجد ارتفاع جرائم القتل بشكل ملحوظ في مدن: الرياض، الدمام، جازان، جدة، مكة المكرمة على الترتيب مقارنة ببقية المدن الأخرى، ولعل هذه النتيجة تعد منطقية إذ بينت دراسات عديدة أن لجغرافية المكان علاقة وثيقة بجرائم القتل.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (معاوية، 1410) من أن عدد جرائم القتل ترتفع في العواصم، وفي الأماكن التي تشهد إنشاء مشاريع تنموية هامة تجعل منها مقصداً للهجرة الداخلية، وكذلك ترتفع جرائم القتل في بعض المناطق الحدودية. وكذلك تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (بوالماين، 2008) التي أوضحت أن بعض أجزاء المناطق الحضرية وبوجه خاص المناطق الحرة تستقطب نوعية معينة من الأفراد حول طابع معين، حيث يصبح نمطاً شائعاً للحياة فيها بحيث يشكل ثقافة خاصة هي ثقافة العنف أو مجتمع العنف؛ مما يجعل هذه الفئة من الأشخاص لا يترددون في استخدام العنف عند أي استفزاز يتعرضون له من الغير، وقد ترجع هذه الظاهرة أساساً إلى التركيب الاجتماعي والسكاني للمناطق الحرة بوجه خاص لاختصاصها بإقامة أفراد عاطلين عن العمل في الغالب، ومن ذوي الدخول الضئيلة جداً، وبحركة سكانية مستمرة، وبتفكيك عائلي كبير مما يؤدي إلى شيوع قيم اجتماعية وثقافية خاطئة أو جانحة تشجع على حل مشكلة الأفراد بالعنف والثأر والانتقام المباشر باستعمال القوة الجسدية. وهذا ما أكدته نتائج دراسة (أبو عمرة، 2010) التي أوجدت علاقة طردية قوية بين جرائم القتل والكثافة السكانية وزيادة عدد الجرائم، وتبين أن هناك علاقة ارتباط قوية بين حجم المساحة الفعلية للمحافظة (الكتلة العمرانية) وعدد الجرائم.

وتتفق هذه النتائج مع ما ذهب إليه الاتجاه البيولوجي الذي يرى أن بعض العوامل الاجتماعية والثقافية تسهم في تكوين السلوك الإجرامي، إذ يرى أن كثافة السكان قد تسهم في زيادة الجريمة، ولكن قلة السكان أيضاً قد تغذي جرائم الثأر، وجرائم الدم.

ويرى الباحث أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة جغرافية معينة تؤثر تأثيراً كبيراً وحاسماً على معدلات الجريمة نسبة إلى أن المناطق التي تشهد ارتفاعاً في كثافتها السكانية وتدهوراً في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية؛ قد تكون نسبة الإحرام فيها مرتفعة.

الخلاصة والتوصيات:

الخلاصة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

فيما يتعلق بالسمات الشخصية لمرتكبي جرائم القتل في السعودية:

- 1) الذكور هم أكثر الفئات ارتكاباً لجرائم القتل، وهم كذلك أكثر الفئات تعرضاً لها.
- 2) السعوديون هم أكثر الجنسيات إقداماً على جرائم القتل، وهم كذلك أكثر الجنسيات تعرضاً لها.
- 3) المتزوجون هم الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل، وهم كذلك الأكثر تعرضاً لها.
- 4) أصحاب الفئة العمرية (41 - 50) هم الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل، يليهم أصحاب الفئة العمرية (31 - 40)، في حين أن الفئة العمرية (21 - 30) هي الأكثر تعرضاً للقتل.
- 5) ذووا المستوى التعليمي المتوسط والثانوي هم أكثر الفئات ارتكاباً لجرائم القتل، وهم كذلك الأكثر تعرضاً لها.

6) العاطلون عن العمل هم الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل، وبالنسبة للذين يعملون فإن فئة العمال هي الأكثر ارتكاباً للقتل، وفي الوقت نفسه نجد أن العاطلين عن العمل يمثلون غالبية ضحايا جرائم القتل، وبالنسبة للذين يعملون؛ فإن فئة الموظفين هي أكثر الفئات تعرضاً للقتل.

فيما يتعلق بالأسباب المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل في السعودية:

- 1) تمثل الخلافات الشخصية والمشاجرات ثم السرقة والخلافات العائلية، بالإضافة إلى المال والمسكرات والمخدرات أبرز الأسباب المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل في السعودية.
- 2) من أبرز الأسباب المؤدية إلى القتل بالنسبة للمتزوجين هي الخلافات الشخصية والخلافات العائلية، أما بالنسبة لغير المتزوجين فتتمثل السرقة وتعاطي المخدرات والمسكرات أهم الأسباب الدافعة للقتل.
- 3) ذووا المستوى التعليمي الثانوي يقدمون على القتل في الغالب بسبب الخلافات الشخصية، أما ذووا المستوى التعليمي المتوسط فأغلب جرائمهم تنتج بسبب المشاجرات.
- 4) تمثل الخلافات الشخصية أهم أسباب ارتكاب الذكور لجرائم القتل، أما الإناث فيرتكبنها غالباً لأسباب تتعلق بالعرض والشرف.

5) الخلافات العائلية والخلافات الشخصية هي أبرز الأسباب الدافعة إلى القتل بالنسبة للسعوديين.

- 6) صغار السن (أقل من 20 عام) يقدمون على القتل في الغالب بدافع السرقة، بينما تمثل الخلافات الشخصية أهم الأسباب التي تدفع من هم في الفئة العمرية (31 - 40) على القتل، في حين يعتبر المال هو محور الأسباب التي تدفع من هم في الفئة العمرية (41 - 50) لارتكاب جرائم القتل.
- 7) تشكل المشاجرة أهم الأسباب التي تجعل المتزوجين ضحايا لجرائم القتل ثم الخلاف الشخصي، يليه الخلاف العائلي، ثم المال، ثم المخدرات والمسكرات، في حين تدخل السرقة ضمن أبرز الأسباب التي تجعل العزاب ضحايا لجرائم القتل، تليها المسكرات والمخدرات، ثم جرائم الشرف والعرض.
- 8) أكثر ضحايا جرائم القتل هم الذين لا يتجاوز تعليمهم صفوف مرحلة الثانوي ويتركز السبب الرئيسي للقتل في الخلاف الشخصي ثم السرقة، ثم المخدرات والمسكرات، يليهم أصحاب التعليم المتوسط الذين يقع عليهم فعل القتل بسبب المشاجرة، ثم المخدرات والمسكرات، في حين نجد ضحايا القتل من الأميين أزهقت أرواحهم بسبب المال.
- 9) أكثر ضحايا جرائم القتل بين الذكور كان بسبب الخلاف الشخصي، ثم المشاجرة، ثم الخلاف العائلي، ثم المال، ثم المخدرات والمسكرات، في حين نجد أن أكثر ضحايا جرائم القتل بين الإناث كان بسبب السرقة، ثم العرض والشرف، ثم المخدرات والمسكرات.
- 10) غالبية ضحايا جرائم القتل من السعوديين، وكان أبرز أسباب قتلهم الخلاف العائلي، ثم السرقة، والمال، والخلاف الشخصي، في حين نجد أن معظم ضحايا جرائم القتل من الدول العربية والآسيوية يرجع السبب في قتلهم إلى المشاجرة، أما ضحايا الجنسيات الأفريقية فكان أبرز سبب لقتلهم هو العرض والشرف والمسكرات والمخدرات.
- ما يتعلق بأدوات ارتكاب جرائم القتل:**
- 1) أكثر الأدوات استخداماً في ارتكاب جرائم القتل في السعودية هي الآلة الحادة (السلاح الأبيض) بنسبة بلغت (50%) يليها السلاح الناري بنسبة بلغت (38.7%) في حين توزعت النسبة الباقية البالغة (11.3%) على الأدوات الأخرى المتمثلة في الشنق والحرق بالنار والدهس بالسيارة والضرب بعصا أو قذف من مكان عال.
- 2) هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين الحالة الاجتماعية للقاتل والأداة التي يستخدمها في القتل.
- 3) هنالك علاقة ارتباطية عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين جنس القاتل وأداة جريمته.
- 4) هناك علاقة ارتباط طردي بين جنسية القاتل وأداة القتل، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01).
- 5) هنالك علاقة ارتباط عكسي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين عمر الجاني والأداة المستخدمة في القتل.
- 6) هناك علاقة ارتباطية عكسية بين مهنة القاتل والأداة التي يستخدمها في القتل.

ما يتعلق بأنواع جرائم القتل في السعودية:

- 1) أغلب جرائم القتل التي ارتكبت في السعودية حسب ما نشر في الصحف المحلية السعودية في الفترة ما بين (2009 الى 2012) كانت جرائم القتل العمد.
- 2) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي (0.01) أو (0.05) بين المستوى التعليمي للقاتل ونوع جريمة القتل التي يقدم على ارتكابها.
- 3) توجد علاقة عكسية متوسطة المستوى بين مهنة الجاني ونوع جريمة القتل التي يقدم على ارتكابها.

ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين القاتل والمقتول:

- إن الأكثرية من أفراد عينة الدراسة توجد بينهم قرابة دم ونسب بين القاتل والضحية، وبلغت نسبة ذلك (27.1) يليهم من بينهم علاقة عمل بنسبة تبلغ (25.7%)، ثم الذين أفادوا بعدم وجود علاقة وبلغت نسبة ذلك (24.3%)، يليهم الأصدقاء بنسبة بلغت (9.4%).

ما يتعلق بالمدن التي وقعت فيها جرائم القتل:

- 1) جرائم القتل في المملكة العربية السعودية تنتشر في المدن الكبيرة والحدودية، إذ ترتفع جرائم القتل في مدن: الرياض، الدمام، جازان، جدة مكة المكرمة بشكل ملحوظ مقارنة ببقية المدن الأخرى.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- 1- أن تأخذ الأجهزة المختصة بالسعودية في اعتبارها ما توصلت إليه هذه الدراسة من تحديد لسمات شخصية القاتل في المجتمع السعودي عند إعدادها وتنفيذها لخطط الوقاية من جرائم العنف بصورة عامة وجريمة القتل بصفة خاصة.
- 2- دعوة الأجهزة المختصة في السعودية مراعاة ما ورد في هذه الدراسة من مسببات ودوافع لارتكاب جرائم القتل في السعودية عند إعدادها لخطط الوقاية من جرائم القتل.
- 3- تكثيف التواجد الأمني في المدن الكبيرة الجاذبة للهجرة الداخلية، وكذلك المدن الحدودية، وبالتحديد المناطق العشوائية وذلك بغية الحد من الأسباب الدافعة إلى ارتكاب جرائم القتل.
- 4- على الباحثين التعمق أكثر في جرائم القتل من أجل بيان وإحصاء الأسباب الدافعة لها من جوانب مختلفة، مما يهيئ إلى وضع خطة حماية مبكراً.
- 5- أن تتولى الجهات ذات العلاقة دراسة وتشخيص الشخصية السعودية، ومن ثم تُلخّص إلى إعداد وبناء برامج إعلامية وثقافية وتوعوية لعلاج أوجه القصور في تلك الشخصية.

- 6- أن تتبنى وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات المختصة خططاً وبرامج اجتماعية مناسبة للحد من التفكك الأسري والخلافات الأسرية التي تعد من أبرز مسببات جرائم القتل في السعودية.
- 7- على العلماء والباحثين والدعاة والإعلاميين أن يتلمسوا المشاكل التي يعيشها الشباب، وذلك بمتابعة الجانحين منهم، وتتبع أصحاب الجرائم الأخلاقية لوأد دوافعهم الإجرامية، أو علاج مشاكلهم الصغيرة في وقتها قبل أن تتطور إلى جرائم كبيرة ومنها القتل.
- 8- وإبراز مضار العولمة والانفتاح العالمي الذي تفشت فيه الفوضى الخلاقة.
- 9- محاربة البطالة، وتفعيل برامج التدريب والتأهيل والتوظيف للشباب السعودي، خصوصاً أولئك الذين لم يوفقوا في تحصيل مستوى تعليمي جيد.
- 10- تفعيل دور القضاء فيما يتعلق بسرعة البت في الخلافات الشخصية والتزاعات بين الأفراد وإيجاد حلول لها.
- 11- تقنين تملك المواطنين للأسلحة النارية، ومتابعة وملاحقة من يمتلكون أسلحة غير مرخص لها.
- 12- إجراء مزيد من الدراسات حول أسباب إقدام صغار السن على ارتكاب جرائم القتل، والتعرف على مشكلاتهم للمساعدة في تقديم حلول مناسبة للحد من جرائم القتل وتعطيل دوافعها لديهم.

قائمة المراجع

- إبراهيم، سعاد سعيد (2012م) جرائم القتل في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنوفية، مصر.
- أبو عمرة، صالح محمد محمود (2010)، محافظات غزة - دراسة في جغرافية الجريمة - جرائم القتل، الجامعة الإسلامية، غزة
- بركو، مزوز (2009م)، جريمة القتل عند المرأة، دار فرحة للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
- البلاوي، يحيى ساعد (1999م). الأحداث الجانحين وتوافقهم النفسي، رسالة ماجستير غير منشورة، المدينة المنورة: كلية التربية، قسم علم النفس.
- الحارثي، أحمد حسين طلال (2004)، الثارات القبلية - مشكلات وحلول، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد السابع عشر، اليمن
- الحسنية، سعيد علي (1426)، دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة - دراسة مسحية وصفية على طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ونزلاء إصلاحية الحائر، دراسة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- الحكيمي، عبد السلام أحمد (د.ت)، الأسلحة الصغيرة في اليمن - دراسة ميدانية اجتماعية لسوء الاستخدام، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، اليمن

الحنّاكي، على سليمان (2006م). الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث العائدين إلى الانحراف، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الحوامدة، مصطفى محمود (1999)، جرائم الأحداث: أسبابها وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية والأسرية للحدث (دراسة ميدانية على أحداث الأردن)، مجلة إربد للبحوث والدراسات، المجلد الأول، والعدد الثاني

دائرة الإحصاءات العامة في الأردن (2006)، الاتجاهات الاجتماعية في الأردن، النشرة الربعية، العدد الثاني، دائرة الإحصاءات العامة، الأردن

الدوري، عدنان (١٩٨٤م). أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط٣، الكويت: ذات السلاسل. السحلي، خالد عامر (1418هـ). دراسة مقارنة لبعض الخصائص النفسية لدى الأحداث الجانحين وغير الجانحين بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

سلامة، مأمون (1980م). أصول علم الإجرام والعقاب، القاهرة: المكتبة القانونية. الشناوي، محمد محروس (1988)، جريمة القتل داخل العائلة - دراسة نفسية اجتماعية من واقع الجرائم المنشورة في الصحف المصرية، المجلة العربية للدراسات الأمنية شندي، اسماعيل (2009م) قتل الغيلة "الاغتيال" وموقف الفقه الاسلامي منه، كلية الشريعة جامعة الخليل، فلسطين.

صلاح، سلوى علي (2009م) القتل في ضوء القرآن الكريم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة.

العبد الوهاب، سرور محمد (2004)، الدافع والباعث على الجريمة وأثرهما في العقوبات التعزيرية، بحث ماجستير غير منشور، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عبدالرشيد، محمود و مخلوف زين العابدين (2007)، جرائم الشرف صورة من العنف الموجه ضد المرأة، مركز قضايا المرأة المصرية، مؤسسة عالم الكتاب، القاهرة.

عبدالمحمود، عباس أبو شامة (2012)، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

العمرى، صالح بن محمد آل رفيع (1423هـ). العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض:.

الغامدي، حسين بن حسن عبدالفتاح (1989م)، دراسة مقارنة السمات الشخصية المميزة للجانحين وغير الجانحين في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

الغامدي، عبدالله بن حسين (1410هـ)، القتل شبه العمد بين الشريعة والقانون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

غانم، محمد حسن (2007)، العنف الأسري - دراسة في سيكولوجية الجرائم الأسرية المنشورة في الصحف المصرية باستخدام تحليل المضمون، مجلة علم النفس
غباري، محمد سلامة (1989م)، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

فقيهي، محمد علي (1427هـ)، المشكلات السلوكية لدى المراهقين المحرومين من الرعاية الأسرية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
القحطاني، خالد مبارك القريوي (2002)، مهارات البحث الجنائي في جرائم القتل وإسهامها في تحديد شخصية الجاني - دراسة تطبيقية على قضايا القتل بمدينة الرياض، دراسة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

الكتاب الإحصائي السنوي، وزارة الشؤون الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، 1432هـ
المجالي، عبد الحميد إبراهيم (2000)، القتل لحماية الشرف ودفع العار في الشريعة الإسلامية والقانون الأردني، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الأول
مجموعة من الإعلاميين الشباب (2013)، قتل النساء بين الثقافة السائدة والقانون، سلسلة المرأة والإعلام، الجزء الثاني، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، رام الله، فلسطين
محمد، رواس قلعجي، (1996م)، معجم لغة الفقهاء، لبنان، بيروت.

مختار الصحاح، الرازي منصور محمد الأزهرى (د.ت)، تهذيب اللغة، الدار المصرية للتأليف، القاهرة.
معاوية، عبد الله رشدان عتيق (1410هـ)، رابطة السببية في جريمة القتل العمد، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المغربي، سعد (د.ت). انحراف الصغار، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.
الهوبي، جمال محمود (2008م)، جريمة القتل أهم الأسباب والوقاية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة.

ملاحق الدراسة
ملحق رقم (1) استمارة الدراسة
استمارة تحليل المضمون

العام 2009-2012				الفقرات
صحيفة	صحيفة	صحيفة	صحيفة	
عدد نصوص القتل	عدد نصوص القتل	عدد نصوص القتل	عدد نصوص القتل	
				الحالة الاجتماعية للقاتل.
				الحالة الاجتماعية للمقتول.
				العلاقة بين القاتل والمقتول.
				اداة القتل.
				المدينة التي وقت فيها جريمة القتل.
				المستوى التعليمي للقاتل.
				المستوى التعليمي للمقتول.
				جنس القاتل.
				جنس المقتول.
				جنسية القاتل.
				جنسية المقتول.
				سبب القتل.
				عمر القاتل.
				عمر المقتول.
				مهنة القاتل.
				مهنة المقتول.
				نوع القتل (عمد/ خطأ)